الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Abou Bekr Belkaid جامعة أبي بكر بلقايد
Tlemcen Algérie
تلمسان الجزائر

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر و الموسومة بـ:

مقاربة في مفهوم المصطلح(دراسة مقارنة بين مدارس لسانية)

التخصص :اللسانيات

إعداد الطالب:مفتاحي عبد المجيد

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور: خالدي هشام	رئيسا
الأستاذ الدكتور: والي دادة عبد الحكيم	ممتحنا
الأستاذ الدكتور:شريفي الهادي	مشرفا (مقررا)

العام الجامعي: 2016/2015- 1436/ 1437 هـ

كلمة شكر

بسم اللّه الرحمن الرحيم

والحمد للّه حمدًا كثيرًا طيِّبا مباركا فيه

والصّلاة والسّلام على أفضل خلق اللّه

محمّد النّبي الكريم صلّى اللّه عليه وعلى آله وسلّم تسليما

كثيرًا إلى يوم الدّين أمّا بعد:

أتوجّه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الكريم، الأستاذ الهادي شريفي الّذي ساعدني في إعداد هذه المذكرة المتواضعة ولما بذله من مجهودات في توجيهي وتصحيح هفواتي.

فجزاه اللّه عنّي كُلَّ الخير

شكرًا جزيلاً

إهداء

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم والصّلاة والسّلام على من بعثه اللّه رحمةً للعالمين، والحمد للّه الّذي وفّقنا لهذا العمل.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى الوالدين الكريمين وأتوجّه إليهما بأطيب المنى والدّعاء وجزاهم اللّه عنّي خير الجزاء تكريمًا لتعبهما في تربيّتنا وتضحيّاتهما واحتراما لما بذلوه لسعادتنا ونجاحنا في مشوار حياتنا كلّها، وإلى مشايخنا وأساتذتنا وإلى كلّ القائمين على القطب الجامعي الّذي احتضننا لمدّة ستّة سنوات.

وإلى كلّ الأهل والإخوة والأخوات والأصحاب والأحباب من قريب أو بعيد. وإلى كلّ الدّفعات المتخرّجة عبر كافة القطر الجزائري لسنة 2015-2016.

وإلى كلّ الأساتذة الّذين سهروا على تعليمنا من المرحلة الابتدائية إلى غاية هذه المرحلة.

" إلى كلّ من له الفضلُ علينا "

مقدمة

أدّى اختلاف الميادين المعرفية والعلمية الّتي تعتمد عليها المصطلحية، إلى اختلاف مناهجها وتنوّع مدارسها ومقارباتها ونظريّاتها. ولا شكّ في أنّ آثار هذا الاختلاف والتعدّد انتقلت إلى المصطلحيّة العربيّة، الّتي لم تستمدّ من هذا التنوّع والاختلاف إلاّ سلبا ممّا أثّر على مجراها النّظري والتطبيقي، فأنتج خلطا مصطلحيّا عجيبا في التصوّر والمفهوم والوضع والتّوليد والتقييس والتّوحيد والترجمة. فأدّى إلى كثرة العوائق الابستيمولوجيّة الّتي حالت دون نشأة مصطلحيّة أصيلة من حيث التّصوّر والمفهوم والمنهج، ومن أهمّ المشكلات الّتي بنينا عليها فرضيّات هذا البحث:

- ما هو مفهوم المصطلح؟
- ما علاقة المفهوم بالمصطلح من حيث بنيته الشكلية ومضمونه الدلالي؟
- كيف يصنع المصطلح وما هي الآليات المعتمدة في توليده؟
- ما علاقة المصطلحية باللّسانيات، وما هي مقاربات مختلف المدارس اللّسانية لمفهوم المصطلح؟
- وهل يمكن الاستئناس ببعض المقاربات اللسانية لحلّ قضية توحيد المصطلح الشائكة؟

سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة في ثنايا فصول هذه الدراسة ومباحثها، أملا منّا في حلّ بعض الاشكالات النّظريّة والتّطبيقيّة المطروحة على الدّرس اللّساني؛ وقضاياه الابستيمولوجية والمعرفية المؤسّسة لمفهوم المصطلح وللنظرية المصطلحية بصفة عامّة. ولعلّ نقص اهتمام الباحثين العرب بالجوانب اللّسانية المتعلقة بالمصطلحات وقضاياها المختلفة خلق اضطرابا كبيرا في عالَم المصطلحيات العربية المقابل للمفاهيم الغربية الموحدَّة.

ومن هنا فإنّ الحديث عن المصطلح أصبح ذا أهميّة كبرى في العالم، بعد الّذي عرفته البشريّة من تقدّم في العلوم وما تعيشه التكنولوجيا من نموّ واكتساح لجميع مجالات العلم والحياة. لدا نجد القائمين على قضايا اللّغات في تسابق لإيجاد أدوات التّعبير الّتي هي المصطلحات؛ ليستطيعوا متابعة التقدّم العلمي ونقل مختلف العلوم والمعارف للغاتهم.

وبذلك فإنّ المصطلح – أي مصطلح– هو عبارة عن وعاء يوضع فيه مضمون من المضامين، وهو أداة تحمل رسالة تساهم في تطوير العلم والمعرفة. فكلّ العلوم بحاجة إلى مصطلحات محدّدة بدقّة الّتي تدلّ

على معارفهم الّتي ينتفعون بها وهذا ما قال به جون دي بوا Jean DUBOIS لأنّ أساس المعرفة يكمن في الضبط الدّقيق للمفاهيم الحاملة لها.

إنّ الاهتمام بالمصطلحيات قديم قدم اللّغة نفسها، ولكنّ التّنظير لها والتخطيط لمراحلها حديث النّشأة، ومن هنا تأتي ضرورة اهتمام الباحثين العرب –على اختلاف تخصّصاتهم–بإشكالية المصطلح وتحديده، هذا لأنّ التطوّرات المصطلحيّة تواكب التطوّرات التكنولوجيّة بنفس السرعة. وما تجدر الإشارة اليه هو تأخّر اللسانيين الى احتضان الدرّس المصطلحي بكلّ أبعاده العلمية والاجتماعية، إلا بعد السّبعينيات من القرن العشرين على الرّغم من حرصهم الشّديد الذي أبدوه في دفاعهم عن البُعد العلمي للسانيات بشموليته درسها وموضوعيته. ويذكّرنا هذا الأمر ما عرفته التّرجمة من تأخّر عهد التقائها باللّسانيات لدى الباحثين العرب.

أمّا اختيارنا لهذا البحث فهو عائد إلى حداثة الموضوع وجدّته، باعتباره مصدرا مهمّا في تنظيم المعرفة وتطوّر البحث العلمي، والدّافع الآخر هو ما للدّراسات اللّسانيّة من أثر بالغ الأهميّة في توجيه الأجيال بمقوّمات لغاتهم الوطنية.

ولقد أقمت بحثي هذا وفق خطّة منهجية قسّمتها: إلى مقدمة ومدخل، وثلاثة فصول، وخاتمة بحيث ركّزنا في المدخل أساسا على ماهية المصطلح، وتناول الفصل الأوّل بنية المصطلح بين الشكل والمعنى، مُقسّما إلى أربعة مباحث: مفاهيم مصطلحيّة –المصطلح بين القديم والحديث–السمات العلمية للمصطلح وأخيرا علم المصطلح واللّسانيات.

أمّا الفصل الثاني والموسوم ب: آليات توليد المصطلح في اللّغة العربية، مقسّم إلى ثلاث مباحث: مرونة اللغة العربية –دور التّحليل والتركيب الصرفيين في توليد المصطلح –آليات وضع المصطلح.

وبالنسبة للفصل الثالث والموسوم ب: المدارس اللّسانية والمصطلح، أين تناولنا فيه بعض معالم العلاقة بين الدرس المصطلحي واللسانيات، وذلك لسبر أغوار الطابع اللساني للمصطلح وفق عدّة مدارس لسانية ممّا استطعنا الوقوف عليه. كما تطرقنا في هذا الفصل إلى قضية توحيد المصطلح العربي المقابل للمصطلح الأجنبي، وذلك بالاستئناس بالمقاربة التّوليدية وما اقترحته من حلول في هذا المجال.

ولقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وما دفعني إلى استعمال المنهج الوصفي كوني كنت أصف المصطلح، كما كان عليّ لزاماً اللّجوء أو الاستعانة بالمنهج المقارن في الدراسة المقارنة، وكباقي المسائل العلمية والعملية وقفت على مصاعب تكمن في قلة المصادر والمراجع باللغة العربية في مثل هذه المواضيع التأسيسية، ولاستقصاء هذه المادّة العلمية اعتمدت على بعضِ المراجع من

أهمّها: "اللّسانيات النشأة والتطوّر" لأحمد مومن، و"الأسس اللغوية لعلم المصطلح" لمحمود فهمي حجازي، و"المصطلحات المفاتيح في اللسانيات" لعبد القادر فهيم لشيباني. كما استعنتُ ببعض المراجع الأجنبية بالفرنسية والانجليزية التي تناولت الموضوع وأسهبت فيه.

وأخيرا نسأل الله عزّ وجلّ أن يمدّنا عونه ورضاه، ويمنحنا توفيقه فهو خير مسؤول، وأعزّ مأمول، نحمده سبحانه كما ينبغي لجلال قدره، وعظيم سلطانه، ونشكره على فضله وإحسانه، والحمد لله ربّ العالمين.

المدخل

(ماهية المصطلح)

توطئة لابدّ منها:

في بداية كلّ بحث يجب أن نحدّد مفاتيحه ومعالمه، ونرسم حدوده وهذا لا يتأتّى إلّا بتحديد ماهيته، وغاية ما يمكن أن نقوله، هو أنّ كلمة (مصطلح) في اللّغة العربية مصدر ميمي للفعل (اصطلح) من المادة المعجمية (صلح) المراد به معنى المصدر الصريح.[1]

ودلالة هذه المادة (صلح) في المعاجم العربية أنّها ضدّ الفساد كما دلّت النّصوص العربية على أنّ كلمات هذه المادة تعني أيضا "الاتفاق"، وبين المعنيين تقارب دلالي: فإصلاح الفساد بين القوم لا يقع إلّا باتفاقهم، وقد وردت كلمات كثيرة من هذه المادة في القرآن الكريم و في الحديث النّبوي الشريف وفي كلام العرب، حيث نجد منها: صَلَحَ، صَلُحَ، صَالِح، صلح، تَصَالَحَ ... ".[2] أمّا من حيث المعنى فقد ذكر فارس الشدياق في مؤلفه (الجاسوس على القاموس): " إنّ الاصطلاح هو اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص.[3] وجاء في تعريف المعجم الوسيط للمصطلح ما نصه: "والاصطلاح مصدرا هو اتّفاق طائفة على شيء مخصوص ولكن على اصطلاحاته".[4]

والنقطة الجوهرية في هذا التعريف هي الاتفاق بين طائفة معيّنة على أمر معيّن، فإذا كان هذا الأمر هو معنى لفظ ما، فإنّ موضوع الاتفاق هو تخصص دلالة هذا اللفظ بهذا المعنى ولكن على اصطلاحاته.

---

[1]- عبد الصابور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنيّة، دار الاعتصام، القاهرة، ط2،1986 م، ص117.

[2]- محمد فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة، القاهرة، (دت)، ص7.

[3]- عبد الصابور شاهين، لغة العلوم والتقنيّة: نقلا عن فارس الشدياق، الجاسوس على القاموس، ص 438.

[4]- المرجع نفسه: ص438.

أمّا تحديد معنى (المصطلح) في المعاجم الغربية، فقد عرّفه المعجم الإنجليزي على أساس كلمة (Terme) بأنّها: "لفظ أو تعبير ذو معنى محدّد في بعض الاستعمالات، أو معنى خاص بعلم أو فن أو مهنة أو موضوع ".[1]

يشار للمصطلح بلفظين هما: الاصطلاح والمصطلح فأوّلهما مصدر الفعل اصطلح، أمّا الآخر فاسم مفعول منه، وقد استعملت صيغة المصدر للدّلالة على المراد باسم المفعول. ويقصد بهما الألفاظ التي تحمل دلالات خاصّة متعارف عليها بين طائفة معيّنة في مجال أو حقل معيّن، إذ يختلف مدلول المصطلح من مجال إلى آخر.

وثمّة تعريفات حديثة الرّبط المفهوم بالمصطلح الدّال عليه، منها: "المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصّصة [علمية أو تقنيّة] يوجد موروثا أو مقترضا ويستخدم للتّعبير بدقة عن المفاهيم وليدلّ على أشياء ماديّة محدّدة.

وهذا التّعريف يجعل المصطلح غير مقصور على الكلمة المفردة، فالمصطلح قد يكون من كلمة أو مجموعة من الكلمات".[2]

وهناك اتّفاق على أنّ أفضل تعريف للمصطلح هو أنّ الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركّبة استقرّ معناها أو بالأحرى استخدامها وحدّد في وضوح. وهو تعبير خاص ضيّق في دلالته المتخصّصة وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللّغات الأخرى، ويرد دائما في سياق النّظام الخاص بمصطلحات فرع محدّد فيتحقّق بذلك وضوحه الضروري".[3]

---

[1]- المرجع السابق، ص118.

[2]- أد عامر الزّناني الجابري، إشكالية ترجمة المصطلح، مصطلح الصّلاة بين العربية والعبريّة أنموذجا، ص336.

[3]- المرجع نفسه، ص336.

ويوضّح هذا التّعريف أهميّة التّحديد الدّقيق لمعنى المصطلح، وأنّ هذا التّحديد ممكن في إطار موضع المصطلح بين مجموعة من المصطلحات المكوّنة لنظام التّسميات في داخل التخصّص الواحد، مع تقدير مسألة وجود مقابل للمصطلح بين اللّغات المتعدّدة.

ومن هنا نجد أنّ المفهوم أو التصوّر والمصطلح هما وجهان لعملة واحدة. فإذا كان المصطلح رمزا لغويّا يتألّف من الشّكل الخارجي فهو ذو مغزى فكري يتألّف من التصوّر "وهو معنى من المعاني يتميّز عن المعاني الأخرى داخل نظام من التصوّرات". وتعدّ دراسة المفاهيم أو التصوّرات Conceptologie حجر الزّاوية بالنسبة لنهج المتخصّصين في مجال دراسة المصطلح.

تعريف المصطلح:

لغة: تعود لفظتا المصطلح والاصطلاح في اللّغة إلى الجدر(صلح)، واجتماع هذه الحروف الثلاثة كما في معجم مقايس اللّغة لابن فارس (ت395 هـ) أصل واحد يدلّ على خلاف الفساد.[1]

يرد في لسان العرب «صلح، الصّلاح: ضدّ الفساد، صلح يصلح ويصلح صلاحا و صلوحا. وهو صالح وصليح، الأخيرة عن ابن الأعرابي، والجمع صلحاء وصلوح، وصلح، كصلح، قال ابن دريد: وليس صلح بثبت.

والصلح، تصالح القوم بينهم، والصّلح : السلم، وقد اصطلحوا وصالحوا وأصلحوا وتصالحوا واصّالحوا مشدّدة الصاد، قلبوا التاء صادا وأدغموها في الصاد بمعنى واحد، وقوم صلوح: متصالحون، كأنّهم وصفوا بالمصدر.[2]

وواضح وفق رؤية بن فارس، أنّ جدر مادّة (صَلُحَ) يدور حول دلالة مركزية هي الصلاح ضدّ الفساد، والسلم لا يكون إلاّ بالتصالح، وكلا المعنيين أساسهما الاتفاق، فبدونه لا سلم ولا صلح، ومن هنا جاء

[1]- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط2، 1990م، مادة(صلح).

[2]- لسان العرب، ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، مادة (صلح)، دار الصادر، بيروت، المجلد 08، (دت)، ص267.

المعنى الاصطلاحي للمصطلح والاصطلاح، فمن طريق الاتفاق بين علماء ميدان خاص تتكوّن المصطلحات"[1]، وقد أورد هذا المعنى الدكتور مصطفى الشهابي بقوله: "المصطلح هو لفظ اتّفق العلماء على اتّخاذه للتّعبير عن معنى من المعاني العلمية...والاصطلاح يجعل إذن للألفاظ مدلولاتها اللغوية والأصيلة."[2]

مفهومه اصطلاحا:

"المصطلح" أو "الاصطلاح" هو العرف الخاص، وهو اتّفاق طائفة مخصوصة على وضع شيء. "والاصطلاحي" ما يتعلّق بالاصطلاح ومقابله اللغوي."[3] قال مصطفى الشهابي: لا توجد المصطلحات ارتجالا ولابدّ في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللّغوي ومدلوله الاصطلاحي، ويضيف في مقطع آخر "ومن الواضح أنّ اتّفاق العلماء على المصطلح شرط لا غنى عنه ولا يجوز أن يوضع للمعنى العلمي الواحد أكثر من لفظة اصطلاحية واحدة..."[4].

ومهما كان، فالمصطلح هو اتّفاق جماعة معيّنة، في زمن معيّن على شيء ما. ويلعب المصطلح دورا أساسيا في اللّغة.

وقد تجنّبت المعاجم والكتب القديمة استخدام صيغة "المصطلح وآثرت تعريف الاصطلاح. فقد ذكر فارس الشدياق أنّ الاصطلاح "اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص".

وقد أورد التهناوي أنّ سبب الحاجة إلى الأساتذة في دراسة العلوم والفنون "اشتباه الاصطلاحات، فإنّ لكلّ علم اصطلحا خاصا به".

---

[1]- أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، محمد القطيطي، دار جرير، الأردن، ط1، 1431هـ 2010م، ص80.

[2]- صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، د. هشام خالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 2012م، ص104.

[3]- وضع المصطلحات، محمد طبي، المؤسسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة، الجزائر،1992م، ص38.

[4]- المرجع نفسه، ص39،38.

وكتب الجاحظ عن المتكلمين أنّهم "اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له من لغة العرب اسم".[1]

والاصطلاح في تعريفات الجرجاني (ت816 هـ) عبارة عن اتّفاق قوم على تسمية شيء، باسم ما ينقل عن موضعه الأوّل، ثمّ يضيف إخراج الشيء من معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد".[2]

ويطلق على المصطلح في اللّغات الأوروبية المختلفة كلمات تكاد تتشابه من حيث النّطق والإملاء وهي الكلمات term في الإنجليزية والهولندية والدنماركية والنرويجية والسويدية ولغة ويلز:terminus أو term في الألمانية terme في الفرنسية و termine في الايطالية و termino في الإسبانية ...وهي الكلمة المشتركة في اللّغات الأوروبية تجاوزت الإطار اللّغوي القومي وعدّها بعض الباحثين مثالا طيّبا للعالمية في داخل الحضارة الأوروبية.[3]

وهناك تعريفات حديثة للمصطلح تربط المفهوم بالمصطلح الذّي يدلّ عليه، منها التعريف التالي: "المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة (علمية أو تقنية) موروثا أو مقترضا ويستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم وليدلّ على أشياء مادّية محدّدة".[4]

فالتّعريف المقترح يجعل المصطلح غير مقصور على الكلمة المفردة، فالمصطلح قد يكون كلمة أو مجموعة من الكلمات، ويوضّح التعريف أيضا أنّ المصطلح يعبّر عن المفاهيم والأشياء المادّية، وهنا نجد تأثيرا واضحا للنظرية العامة لعلم المصطلح (TGT : Théorie Générale de la Terminologie) التي تجعل المفاهيم والأشياء المادّية منطلق البحث وتجعل المصطلحات وسيلة للتّعبير عنها.

وبناء على هذا الأساس، يتّفق جلّ العلماء على أنّ أفضل تعريف غربي للمصطلح هو التّعريف التالي: "الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركّبة أستقرّ معناها أو بالأحرى

---

[1]- المصطلح العربي البنية والتمثيل، خالد الأشهب، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 1432هـ/2011م، ص16.

[2]- المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه الثراثي وبعده المعاصر، رجاء وحيد دويدري، دار الفكر، دمشق، ط1،2010م، ص20.

[3]- الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، مكتبة غريب، مصر،(دط)،(دت)، ص09.

[4]- المرجع نفسه، ص11.

استخدامها وحدّد في وضوح، هو تعبير خاص ضيّق في دلالته المتخصّصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللّغات الأخرى ويرد دائما في سياق النّظام الخاص بمصطلحات فرع محدّد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري".[1]

ويعرّف خوان ساجيه علم المصطلح بأنّه مجموعة من الممارسات والأساليب الّتي تستعمل لجمع المصطلحات ووصفها ومعالجتها وتقديمها".[2]

فعلم المصطلح هو إذن ذلك العلم الّذي يهتمّ بدراسة المفاهيم الخاصة بمجال علمي وتقني معيّن، مختزل في كلمة واحدة، وهو يهدف إلى البحث عن المصطلحات تستعمل في مجال محدد ودراستها، وتحليلها ووصفها، وكذلك وضع مصطلحات جديدة إن اقتضى الأمر.

[1] -الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، مكتبة غريب، (دط)، (دت)، ص11.

[2]– علم المصطلح مبادئ وتقنيّات، ماري كلود لوم، تر:ريما بركة المنظّمة العربية للتّرجمة، بيروت، ط1، 2012م، ص 13.

الفصل الأوّل: بنية المصطلح بين الشّكل والمعنى

تمهيد:

تتكوّن البنية الكليّة للمصطلح من المعنى الّذي يشكّل النّواة الأساسية المخصوصة، تضاف إلى مجموعة من الخصائص عبر التغيّر القصدي، فتضبط ماهية المصطلح بما هو أساسي في المعنى الرّئيسي، وبما هو مضاف في المعنى الموضوعي، وتقوم البنية الشكليّة للمصطلح بدور تابت في التمييز بين المتصوّر الإدراكي المتعالي المقوّم لعملية الإنتاج والمعنى الموضوعي القصدي الّذي ينحو نحو الوجود المصطلحي في اللّغة.[1]

وتعتمد البنية الكلّية للمصطلح على تحليل الظاهرة الفينومينولوجية بمستوييها الإدراكي والدّلالي والمعجمي، فيأتي مفهوم المصطلح جامعًا للصّورتين الذّهنية والماديّة اللّسانية، فالقصدية باعتبارها بنية الوعي الأساسية.

[1] – خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، ط1، 2013م، ص 206.

المبحث الأول: مفاهيم مصطلحية

أ–المفهوم: المتأمّل في مفهوم المصطلح يتّضح له أنّه من أكثر المفاهيم غموضا، على الرّغم من كثرة تداوله فهو لغة خارج اللّغة، أو فوقها، فهو لا يخضع لمعاييرها، ولكنّها لا تنكره، وهو كذلك لا يستقّل نهائيا عنها، بل هو دائم الاختراق والتسلّل إليها، ولكنّه يظلّ محتفظا لنفسه بمسافة تميّزه عن سائر مفرداتها.[1]

فاللّفظ المعجمي يدلّ على معنى ما في مجال معرفي ما، وعندما يكتسب المصطلحية حين تداوله في مجال فإنّه يتحوّل إلى مفهوم.

والمصطلح كمفهوم هو أداة للتفكير قبل أن يكون أداة للتحليل، وهذا ما يجعل من الضروري تحديد طبيعته المتجاوزة، وتوصيف خواصه المتبدّلة مهما استقرت حول نواة صلبة ثابتة. وإذا كانت بعض هذه المعالم تتّسم معظم المفردات في تشكلاتها المتجدّدة، فإنّها ستتكثّف بصفة خاصّة في المصطلح الذي يصبح أكبر مفردات اللّغة لغوية في تمثيله لجدلية الثبات والتطور في أحد أشكالها، غير أنّ السيّاق الحضاري "الميتا لغوي" هو الّذي يضفي على المصطلح دائما أقصى درجات.[2]

إنّ المفهوم هو تلك الصورة المعنوية أو الدّلالية الذهنية التي يشير إليها المصطلح، وما فتئ المتخصّصون في هذا المجال يعرّفونه بأنّه وحدة معرفية مستقلّة، لا ترتبط بالضرورة بلغة من اللّغات، أو بلهجة من اللّهجات. وإنّما تنتمي مباشرة إلى المستوى الفكري (المعرفي) وتكوّن عناصره الأساسية. وبالتالي، فإنّ المفهوم يتّصل بشكل مباشر بإدراك العالم وأشيائه. فهو يجسّد الأشياء على المستوى الفكري، وكل تغيّر يطرأ على خصائص هذه الأشياء يؤدّي بالضرورة إلى تغيّر على مستوى المفهوم.[3]

---

[1] – مجلة المصطلح، مجلة علمية أكاديمية، جامعة تلمسان، العدد 3، 2005م، ص26.

[2]– المرجع نفسه، ص 87.

[3] – علم المصطلح مبادئ وتقنيات، ماري كلود لوم، ترجمة ريمة بركة، الطبعة الأولى، بيروت، حزيران، 2012م، ص20.

يمكننا بالتالي تجسيد العلاقة التي تربط بين المفهوم والشيء والمصطلح كما يلي: يدلّ المفهوم على شيء، ويتم التعبير عن هذا الشيء بواسطة مصطلح، ويدلّ هذا المصطلح على مفهوم وينتمي الشيء إلى مستوى الإدراك والواقع، والمصطلح إلى المستوى اللّغوي والمفهوم إلى المستوى الفكري.

"المفهوم" تصوّر ذهني يحفظ الخاصيّات المشتركة لمجموعة من الأشياء. إنّ أشياء العالم الحقيقي كلّها مختلفة، ولكن من الطبيعي التفكير بأنّ التصوّر الذي كوّناه عنها يحفظ الخاصيات الأساسية، ممّا يمكّننا التعرّف على أشياء جديدة.

ويعتبر هذا التصوّر الذهني في علم المصطلح الكلاسيكي (ذي المنظور المفهومي) على أنّه مسلّم به وأنّه يسبق الشكل اللّغوي بحدّ ذاته. إنّ المصطلحي الّذي يتبنّى المنهج المفهومي يتخذ **المفهوم** كنقطة انطلاق وينظر إلى المصطلح على أنه ترجمته اللّغوية.

في حدّ المفهوم: إنّ الموضوع الأساسي للاصطلاح هو المصطلح الذي يتمّ إدراكه على أساس أنّه رمز يمثّل مفهوما. ولذلك فإنّ المفاهيم يجب أن تخلق وأن توجد قبل أن تصاغ المصطلحات للتعبير عنها. فإنّ عملية تسميّة المفاهيم يمكن أن تعدّ الخطوة الأولى نحو إدماج المفهوم باعتباره وحدة قابلة للاستعمال.

يمكن أن نحدّد المفاهيم باعتبارها بناءات لصيرورات معرفية إنسانية تساعد على تنظيم الأشياء بواسطة تجريد نسقي أو اعتباطي.

المصطلح:

إنّ تحديد المصطلح من ضرورة الحضارة، فالتّواصل بين البشر تنشأ عنه ألفاظ دالة على أسماء لمدركات الإنسان وأحاسيسه وحاجاته، والألفاظ تختلف باختلاف الاصطلاحات والبيئات، وعندما تنتقل من معانيها اللغوية العامّة إلى معانيها الاصطلاحية الخاصة تشكّل تصوّرات فكرية.

فالمصطلح يمثل ابتكارا في اللغة يقوم به فرد من الناس أو جماعة محدودة مؤتلفة على أقصى تقدير، ثم يأخذ في الانتشار مع يتزايد تداوله بين المتكلّمين. لكن المصطلح يتعرّض عند اتّساع تداوله وانتشاره، لشيء من التشويه يقلّ أو يكثر خصوصا عندما يجاوز نطاق لغته الخاصة إلى لغة أو لغات أخرى.[1]

ويكون هذا التشويه من عدّة جهات نتيجة لاختزال دلالته في نطاق ضيّق، أو التوسيع لنطاق هذه الدلالة، حيث يدخل فيها ما ليس منها، كما يلحق التشويه المصطلح عندما يستعمل في غير المجال الذي خصّص له، وبغير الدلالة التي قصرت عليه.

والمصطلح في أبسط تعريف له، هو وحدة لغوية أو عبارة لغوية لها دلالة أصلية، ثم أصبحت هذه الوحدة أو العبارة تحمل دلالة اصطلاحية خاصة ومحدّدة، في مجال أو ميدان معيّن، لعلاقة ما تربط بين الدلالة اللغوية الأصلية والدلالة الاصطلاحية الجديدة.

ويتكوّن المصطلح من: **شكل ومفهوم وميدان.**[2]

أ–الشكل: هو الوعاء اللّغوي أي اللّفظ أو الألفاظ الّتي تحمل المفهوم، فعندما يكون هذا الشّكل متكوّنا من كلمة فيدعى مصطلحا بسيطا، وعندما يتكوّن من أكثر من كلمة فهو مصطلح مركب.

ب–المفهوم: فهو تلك الصورة المعنوية أو الدلالية الذّهنية الّتي يشير إليها المصطلح. وحتى يكون مفهوم المصطلح دقيقا ينبغي أن يكون:

1- محدّدا وواضح المعالم الدلالية.

2- أن تكون دلالة الشّكل الاصطلاحي عليه دلالة عرفية إشارية تشبه دلالة الاسم على مسمّاه.

---

[1]- مجلة المصطلح، مجلة علمية أكاديمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان العدد3/2005م، ص86.

[2]- المرجع نفسه، ص88.

ج–ميدان المصطلح: هو مجال النّشاط الّذي يستخدم فيه. فمفهوم المصطلح الواحد يختلف باختلاف المجالات التّي يستعمل فيها.

ومهما يكون التّعريف الذي يعطى للمصطلح، يمكن القول أنّ المصطلح هو إشارة لغوية تنتمي إلى مجال تخصص وتدلّ على مفهوم محدّد. إنّه التّرجمة اللّغوية للمفهوم. ولما كان المفهوم هو وحدة معرفية فإنّ المصطلح هو تسمية للوحدة المعرفية.[1]

تعرّف ماري كلود علوم المصطلحات، في كتابها La terminologie: principes et technique بأنّها وحدات معجمية ينظر إلى معناها ضمن إطار مجال تخصّص، أي ضمن مجال محدّد من المعرفة الإنسانية، وهو غالبا ما يربط بنشاط معين.

المصطلح هو إذن كلمة أو مجموعة من الكلمات لا يوجد لها خارج مجال تخصصها. وبالإمكان أن نعطي في اللّغة العربية مثالا من مجال الطب أو الحاسوب: اللّقاح، والجهاز العصبي المركزي، و/ إطار شعاعي/، والمعلوماتية/ برمجية/....[2]

أمّا لويك دو بيكير: فهو يطبق النّموذج السوسوري على علم المصطلح، وهو نموذج يعتبر أنّ الإشارة اللغوية كيان ذو وجهين، المدلول والدال. فيعرّف المصطلح على أنّه إشارة لغوية تنتمي إلى مجال تخصص وتتألف من تسمية ومفهوم: "المصطلح إشارة لغوية متخصصة (تقنية أو علمية)، وهو يتألّف من تسمية ومفهوم، فالتسمية تنتمي إلى اللّغة، والمفهوم ينتمي إلى الفكر".[3]

---

[1]– علم المصطلح مبادئ وتقنيات، ماري كلود لوم، ت. ريمة بركة، الطبعة الأولى، بيروت، 2012م، ص20.

[2]– المرجع نفسه، ص19.

[3]– لويك دو بيكير عالم في اللّسانيات وفي علم المصطلح، هو أستاذ علم المصطلح في جامعة باريس3 ورئيس الجمعية الفرنسية لعلم المصطلح Société française de terminologie.

ويشبّه دو بيكير المصطلح –على غرار دو سوسير–والإشارة اللّغوية (بصفة عامة) بقطعة ذات وجهين لا ينفصلان هما: التّسمية والمفهوم.

الكلمة:

تفرض الكلمة المنطوقة نفسها على أسماعنا أناء اللّيل وأطراف النهار، سواء في الشّارع أم البيت أم قاعات الدرس، أم عن طريق الإذاعة المسموعة أو المرئية، كذلك تلّح الكلمة المكتوبة على أعيننا أينما ذهبنا، في الكتب والصحف والمجلات وفي الشارع. وللكلمة كيان مستقل في الكتابة والطّباعة، كما تتمتّع بذاتية واستقلال في المعجم.

يقول ابن منظور: (ت711هـ) "إنّ للكلمات أعمالا عظيمة تتعلّق بأبواب جليلة من أنواع المعالجات، وأوضاع الطلسمات، ولها نفع شريف بطبائعها، ولها خصوصية بالأفلاك المقدسة، وملائمة لها، ومنافع لا يحصيها من يصفها ".[1]

وقد حاول بعض علماء اللّغة المحدثين وضع تعريف عام للكلمة بحيث ينطبق هذا التّعريف على كل اللّغات، آخذين في الحسبان وجهات النّظر المختلفة الصّوتية والصّرفية والنّحوية والمعجمية، ومن ثم تعدّدت التعريفات. وواجه كل تعريف منها نقدا من علماء اللّغة على اختلاف مدارسهم.[2]

ولعلّ أشهر من عرّف الكلمة من علماء اللغة المحدثين، العالم اللّغوي بلوم فيلد Bloomfield الذي قال: "الكلمة هي أصغر صيغة حرّة ".[3]

ومعنى هذا أنّ الكلمة عنده هي أصغر وحدة لغوية يمكن النطق بها معزولة. كما يمكن أن تستعمل أو تدخل في ترتيب جملة أو كلام.

---

[1]– لسان العرب، ابن منظور، ج1، ص9

[2]– صناعة المصطلح الصوتي في اللّسان العربي الحديث، د. هشام خالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،2012م، ص51

[3]– مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، دار النهضة العربية، بيروت، ط1،1997م، ص35

أمّا عالم اللّغة فيرث "firth" فقد اعتمد في تحديد الكلمة على الاستبدال التقابلي في الوحدات الصوتية للكلمة، أي أنّ حدود الكلمة وماهيتها تتحقّق عنده بواسطة هذه العمليات الاستبدالية، مثل كلمة pin قد تصبح Bin أو pan فإذا أضفنا إليها صوتا جديدا قد تصبح spin (دوران) وأمّا الحذف فيحوّلها إلى "in ".[1]

الكلمة العربية في تعريفها كما يقول الدكتور تمام حسّان: "صيغة ذات وظيفة لغوية معيّنة في تركيب الجملة، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تفرد، أو تحذف أو يغيّر موضعها أو يستبدل بها غيرها في السياق، وترجع في مادتها غالبا إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد".[2] فيقصد الدكتور تمام حسان في هذا النّص، أنّ الأساس لتحديد الكلمة هو السياق وأرجعه إلى أربعة عناصر وهي الإفراد، والحذف والإبدال، واستعمال العلامات الموقعة في الكلام، ولعلّه يقصد بهذه العلامات النغم الخاص بمواقع معيّنة مثل آخر الكلام.

كلمة "Mot" يحظى هذا المصطلح في اللسانيات بالمقام نفسه، الذي يحظى به مصطلح الجملة. فإذا ما وجد هناك حدس بيني واضح لدى المتكلمين لماهية الكلمة أو الجملة، فذلك يعني استحالة طرح أيّ تعريف تقني عام بخصوصهما، وذلك خوفا لما هو عليه "المورفيم "أو "المركب".[3]

يشير مفهوم "الكلمة" إذا –بصورة حدسية خالصة– إلى الموضوعات التي تؤلف مجال دراسة المفرداتية، في الوقت الذي يشير فيه مفهوم الجملة "إلى الموضوعات التي تؤلف مجالا لبحث "التركيبات".

---

[1]– دور الكلمة في اللغة، ألمان ستيفن، ترجمة كمال بشر، القاهرة، مكتبةالشباب،1957م، ص45

[2]– مناهج البحث في اللّغة، تمام حسان، دار الثقافة، المغرب،1986م، ص232.

[3]– المصطلحات المفاتيح في اللّسانيات، ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني، ط1،سيدي بلعباس،2007م،ص95.

أمّا سيبويه (ت 180هـ) فلم يحاول وضع تعريف للكلمة ويبدو أنّه أحسّ بما يعتور هذا المصطلح من غموض وإبهام، فبدأ كتابه بتقسيم أجزاء الكلام مباشرة دون الخوض في تعريف الكلمة. فالكلام عنده اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.[1]

واقتفى أثره في ذلك المبرّد (ت285هـ): "فالكلام عنده اسم وفعل وحرف جاء لمعنى[2] ، غير أنّه يستخدم مصطلح "الكلمة " فيما بعد، ويحاول تحديده مستندا إلى بنيتها واستقلالها فيقول: "فأقلّ ما تكون عليه الكلمة حرف واحد ولا يجوز لحرف واحد أن يفصل بنفسه لأنّه مستحيل ."[3]

أمّا جلال الدين السيوطي (ت911 هـ) فيعرّف الكلمة بقوله: "الكلمة لغة تطلق على الجمل المفيدة وهذا الإطلاق منكر في اصطلاح النّحويين، وهو من أمراضها التي لا دواء لها، كما يقال. ثمّ يرى أنّ أفضل تعريف للكلمة هو أنّها: "قول مفرد أو منوي معه"[4]، فهو بهذا يحوم حول فكرة المورفيمات المقيّدة والمورفيمات الحرة، لأنّ العناصر اللغوية التي أشار إليها تستدرج جميعا تحت المورفيمات المعتمدة وأمّا قوله: "منوي معه" فهو يشير به إلى الضمائر المستترة وجوبا مثل: (أنت) في فعل الأمر (قم)، أو جوازا في الفعل الماضي (ذهب).

---

[1]- الكتاب، سيبويه، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ج1، القاهرة، دار القلم، 1976م، ص12

[2] - المقتضب، المبرّد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ج1، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية 1389هـ، ص3

[3]- نفسه، ج1/ص36

[4]- همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، ج1، بيروت، دار المعرفة، (دت)، ص3

المعنى:sens

يتضمّن هذا المصطلح مضمونا حدسيا، وهو يقع في مصطلح "الشكل" فالشّكل في اللّسان (مورفيم، مركب، أو جملة)، يستمدّ ماهيّته من المعنى. إنّ وجود المعنى يظلّ أمرا مرتبطا بحدس الفاعلين المتكلمين، وهو يمثل؛ في نظر علماء اللسان، خصوصيّته الأساسية في الألسن.

لم يستطع أي تعريف عام، أن يجيب عن التساؤل القديم: ما هو المعنى؟ لقد دأبت كلّ نظرية على بلورة إجابة خاصة، وعليه يتوجب الانتباه إلى تقلّبات المصطلح المعنى واختلافاته بين علماء اللسان.[1]

يعتمد البعض توظيف التقابل الحاصل بين "المعنى" والدلالة، بيد أنّنا لا نكاد نجد، حتى في ضوء هذا التقابل، استعمالا قائما، حيث يتوجّب في كلّ مرّة، تأويل هذا التقابل بحسب الإطار النظري الذي يتموقع فيه.

أنواع المعاني:

إحدى معاني البيان اللغوية في العربية، الوضوح والكشف، وما جاء علم الدلالة إلا ليكشف عن ذلك الوضوح، ولذلك يتضح الارتباط الوثيق بين معنى البيان وبين علم الدلالة الذي يسعى إلى الكشف عن المعاني، ومن بين هذه المعاني نجد:

1- **المعنى الحرفي**: المعنى الحرفي (نشير إليه بالمعجمي)، هو تقريبا المحتوى الدلالي المخصّص للوحدة المعجمية قبل ورودها أيّ كلام (خطاب) والّذي يمثّل السّياق. هذا الوصف يمثل المعنى المعجمي باعتباره سابقا لأيّ إنجاز استطرادي، وبعبارة أخرى سابقا المعنى السّياقي بالتأكيد؛ فإنّ المعنى المعجمي وجوده سابق لأيّ استعمال، و لكنّ هذا لا يشكّل النقطة المطلقة للانطلاق، فالمعنى

[1]- المصطلحات المفاتيح في اللّسانيات، ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني، ط1، سيدي بلعباس، الجزائر، سنة 2007م، ص95

المعجمي نفسه قد يشكلّ انطلاقا من مجموعة متنوّعة من الاستخدامات، كما أشار إلى ذلك العديد من الباحثين منذ أرسطو مرورا بهمسلف ثم دو سوسير وانتهاء بأندري مارتيني.[1]

يقول انطوان مي:" والذي يعبّر بشكل جيّد عن الفكرة التي نحن بصددها: يتمّ تحديد المعنى المعجمي للكلمة من خلال المعدّل الحسابي لاستخداماتها اللغوية".

2- المعنى اللّغوي: اللّفظ هو احتمال وقوعه، محسوبا على سياق صيّغ أخرى في الكلام ...ويعلّق صاحب هذا التعريف أنّ المعجم"لا يهتم بما يسمى المعنى اللّغوي معزولا عن المعنى الحضاري."[2]

معنى اللفظ هو استعماله في الكلام حيث يقسم إبراهيم أنيس أنواع الدّلالات إلى أربعة أقسام: الدلالة الصوتية – الدلالة الصرفية – الدلالة النحوية – الدلالة المعجمية.[3]

كلّ كلمة من كلمات اللّغة لها دلالات معجمية اجتماعية تستقل عما يمكن أن توجه أصوات هذه الكلمة، أو صيغتها من دلالات زائدة على تلك الدلالة السياسية التي يطلق عليها الاجتماعية.[4] وفي هذا يقول دي سوسير: ليس من المعقول أن نفضل المعجم عن النحو، فالكلمات كما هي مسجلة في القاموس، تبدو لأول وهلة غير خاضعة للدراسة النحوية، الّتي تقتصر عادة على العلامات بين الوحدات، ولكننا سريعا ما ندرك أنّ علاقات لا حصر لها يمكن أن تعرض بدقّة بواسطة الكلمات كما تعرض بواسطة النحو".[5]

---

[1]- نمذجة اللّغة العربية بين اللّسانيات والذكاء الاصطناعي، تأليف د/ الهادي شريفي، جامعة تلمسان، وأ. إيمان صبحي دلول، الكلية التقنية فلسطين.

[2]- المعاجم اللّغوية في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث، محمد أبو الفرج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1966م، ص20.

[3]- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة أنيس الأنجلو مصرية، القاهرة، ط2،م1972 م، ص40

[4]- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص44

[5]- محاضرات في الألسنية لدي سوسير، ترجمة يوسف غازي، مجيد النصر، المطبعة البوليسية، بيروت،1984م، ص130

ومعنى هذا أنّ تركيب الجملة عندهم يتم على مستويين: تركيب نحوي مجرد، تركيب دلالي يعطي للجملة معناها، أو كما يقول أحد الباحثين: "إنّ بنية الجملة العميقة هي تركيب نحوي مجرد، وأنّها ليست صورة دلالية للجملة أو بنية دلالية لها."[1]

علم الدّلالة وعلم المفردات وعلم المعاجم، هذه العلوم الثلاثة تربط بينهما جميعا صلات وثيقة وموضوعات مشتركة، كما ينفرد كل منها بموضوعات خاصة به، غير أنها جميعا تشترك في دراسة المعنى المعجميLexicalement.

غير أنّهم فيما يتّصل بالمعنى بشكل عام يفرقون بين عنصرين أساسين من علم دلالة الوحدة المعجمية وهما: المعنى النحوي Grammatical meanings والمعنى المعجمي Lexical meanings، أمّا المعنى النّحوي فهو محصّلة العلاقات القائمة بين الكلمات في الجملة، أو هو ما تدلّ عليه الكلمة من وظائف نحوية داخل التركيب، وهذا لا ينفي بطبيعة الحال أنّ للكلمات معانٍ وظيفية وهي في حالة الإفراد، وقد أوضح اللغوي الأمريكي "فريزFeriez" أنّ المعنى النحوي ثلاثة أمور:

1- دلالة الأدوات مثل حروف النفي، العطف والجر وغيرها.
2- دلالة الوظائف النحوية مثل: الفاعلية والمفعولية والإضافة.
3- دلالة الجملة مثل: دلالة الجملة على الشرط والقسم والحالية وغيرها.[2]

ومعنى هذا أنّ دراسة المعنى المعجمي تشكل قطاعا عريضا وأساسيا من علم المعاجم، بالمقارنة بالمعنى النّحوي، ولذلك يعدّ علماء المعاجم دراسة المعنى المعجمي وشرحه هو الهدف الأول لهذا العلم. يقول: زجوستا"Zgusta": "إنّ المعنى المعجمي يأتي في مقدمة الأشياء التي يهتم بها علماء المعاجم لأنّ كثيرا

[1]- مفهوم البنية العميقة، مرتاض جواد باقر، اللسان العربي، العدد34، 1990م، ص12.

[2]- مقدمة لدراسة الثراث المعجمي العربي، حلمي خليل، دار النهضة العربية، بيروت،ط1997،1م، ص71

من قرارات المعجمي تتوقّف سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الطريقة التي يتعامل بها مع المعنى في معجمه".[1]

كما يرى تمام حسان أنّ المعنى المعجمي من طبيعته قبول التّعدد والاحتمال، وهذا كلام وجيه توافق عليه واقع اللّغة والاستعمال الفسيح الواسع لمفرداتها ويمكّنها من إنتاج المعاني الاصطلاحية، مع كثرة الحقول المعرفية التي تتلقّف اللّفظ فتجعله مصطلحا علميا ذا دلالة محضة متخصصة؛ أو باستنتاج المؤدى اللّغوي الذي خصص له في أصل وضع اللّغة ويضاف إلى المعاني المعجمية.

يقول تمام حسن:" إذا تعدّد معنى الكلمة المفردة على حال انفرادها تعدّدت احتمالات القصد...وإن تعدّدت معنى الكلمة في المعجم يرجع إلى صلاحيّتها للدخول في أكثر من سياق...ومن صلاحيّتها للدخول في أكثر من سياق يأتي تعدّد معناها واحتماله في حالة الإفراد".[2]

ثم يضرب تأكيدا لكلامه مثالين أحدهما "صاحب" [3] والتي تحتمل وتتحمّل المعاني التالية:

1- لقب ذو، نحو- صاحب الجلالة
2- ملك، نحو – صاحب البيت
3- رفيق، نحو – صاحب رسول الله
4- منتفع، نحو – صاحب المصلحة
5- مستحق، نحو- صاحب الحق

المعنى السّياقي والمعنى الوضعي: والمعاني كما قال نقاد معاني الشعر المنسوبين إلى البلاغة لا يمكن حصر أنواعها وأصنافها بقوانين تستوعب أقسامها وفنونها في الألفاظ فذلك عسير متعب، لأنه ثمرة على المنطق ونتيجة صناعة الكلام.[4] ومن المفهومات المنهجية في علم الدلالة ما أسماه بعض الباحثين معنىً

[1]- المعجمات الحديثة، محمود فهمي حجازي، طبعة خاصة، القاهرة، 1978م، ص63

[2]- العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، ط2006،5م، ص323

[3]- المرجع نفسه، ص324

[4]- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، لمجدي وهبة كامل المهندس، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، 1984م، ص112.

" وضعيا basic " ومعنىً " سياقيا relationnel "، فكلّ كلمة مفردة حين تؤخذ معزولة يكون لها معناها الوضعي الخاص أو محتواها المفهومي العام، الّذي تبنى عليه حتى إذا أخرجنا الكلمة من سياقها باد وانمحى معناها أو كاد. فكلمة "كتاب" مثلا تعني أساسا الشيء نفسه سواءً وجدت في نص قرآن أم خارجه أي في غيره. فالعنصر الدّلالي الثّابت الّذي يظل ملازما للكلمة حيثما وكيفما استخدمت، يسمّى عند أولئك الباحثين المعنى الوضعي".[1]

أمّا في السياق القرآني فإنّ كلمة كتاب تتخذ أهمية غير عادية بوصفها العلامة لمفهوم ديني خاص جدّا محاط بحالة من التقديس. وينشأ هذا عن أنّه في هذا السياق ترتبط الكلمة ارتباطا قويا بمفهوم الوحي الإلهي. فكلمة "كتاب" البسيطة بمعناها الوضعي الواضح "أوراق مكتوبة"، لمجرد أن تدخل في نظام خاص وتعطى مكانا محدّدا معيّنا فيه تكتسب عددا وافرا من العناصر الدلالية الجديدة المنبثقة من هذا الوضع الخاص، وهذا ما نقصده "بالمعنى السياقي".

المبحث الثاني: المصطلح بين القديم والحديث

إنّ هذه المشكلة هي منهجية في أساسها، تفجيريّة في عمقها: منهجية؛ لأنّ منهج تناول القدماء للّغة يختلف عن منهج المحدثين، وبذلك فإنّ طريقة نشوء المصطلح التراثي يختلف عن حيثيات نشوء المصطلح اللساني الحديث.

وتفجيريّة: لأنّ استعمال مصطلح مألوف خير من وضع مصطلح جديد، وتكون التفجيرية بأن تفجّر معطيات المصطلح التراثي التي تكون قادرة على التّعبير عن مفاهيم المصطلحات الحديثة، لتستوعب هذه المفاهيم، فمن الناحية النظرية: "يرى المشتغلون بالمصطلح اللّساني العربي أنّ من مبادئ وضع المصطلح اللّساني العربي الحديث...استقراء وإحياء التّراث العربي، وخاصة ما استعمل منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معربة...ومسايرة للمنهج

[1]- ينظر المرجع السابق، ص113.

المعاصر في اختيار المصطلحات العلمية وذلك بمراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين...".[1]

أمّا القول بأنّ المصطلح التراثي لا يمكن توظيفه في العلوم الحديثة، ولابدّ من وضع مصطلحات عربية جديدة؛ لأنّ "المصطلح التراثي" قد بني على مفاهيم محدّدة عرّفها العرب وتصانيف خاصة بهم تختلف عمّا بين أيدينا...".

عناية القدامى بالمصطلح

وحقا نجد لدى القدامى وعيا لأهمية المصطلح، وبما ينشئه الوعي به من انضباط علمي من جهة، فكان القدماء يتحركون ضمن دوائر اصطلاحية يضعون أسماءها أو يقترحون مسمّياتها، لتضيف أفكار وتمد أخرى، وتتّسع بحدود المعرفة وتعمقها، وما وصلنا من إبداع مصطلحي دليل على وعي القدامى بحيوية ميدان المصطلحيات، ومثال ذلك كتبٌ مثل الزينة في المصطلحات الإسلامية العربية، لأبي حاتم الرازي(ت277هـ)، وكتاب الألفاظ المستعملة في المنطق لأبي نصر الفارابي (ت339هـ)، ومفاتيح العلوم لأبي عبد الله محمد بن أحمد الخوارزمي(387هـ)، والبديع في نقد الشعر لأسامة بن منقد (ت584هـ)، وإحصاء العلوم، ومفتاح العلوم لأبي يعقوب السكّاكي (ت626هـ)، ومختصر اصطلاحات الصوفية لابن عربي (ت638هـ)، والتعريفات للسيد الشريف الجرجاني (ت816)، (وكشّاف اصطلاحات الفنون) للتهناوي (ت1158هـ)، بالإضافة إلى معاجم اللغة هي أمثلة واضحة على الإحساس العالي بضرورة الفقه للحدود الاصطلاحية، والإبانة عن معانيها بما يخلّص المتداولين لها من الاضطراب واللّبس والاختلاط.[2]

---

[1] – علي القاسمي، المصطلحية: مقدمة في علم المصطلح، الموسوعة الصغيرة، عدد169، بغداد الجمهورية العراقية،1985م، ص108.

[2]– هشام خالدي، صناعة المصطلح الصّوتي في اللّسان العربي الحديث، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية، بيروت،2012م، ص 117.

إن التغاير في مدلول المصطلح أو مرجعيته العربية أو اليونانية عند القدامى هو تغاير لم يكن يحلو للبعض، كأبي القاسم الآمدي (ت370هـ)، حين أخذ على قدامه بن جعفر(ت337هـ)، مخالفته بين المعتز (ت296هـ) في بعض مصطلحات الفنون البلاغية قائلا: "فإنّه وإن كان اللقب يصحّ لموافقته معنى الملقبات، وكانت الألقاب غير محظورة فإنّه لم أكن أحبّ له أن يخالف من تقدّمه، مثل أبي العباس عبد الله بن المعتز وغيره ممّن تكلّم في هذه الأنواع وألّف فيها إذ سبقوا إلى التقليب، وكفوه المؤونة".[1]

ونظرة الآمدي هنا حقيّة بالاتفاق الذي يتحسّس في اختلاف الأسماء وتعداد المصطلحات، ما يفضي إلى الفوضى والاضطراب، وبذلك تقف عبارته نقيضاً لما شاع لدى القدامى منه أنّه: لا محالة في الاصطلاح، وكأنّ الوقوف عند الاختلاف اللفظي فقط، وعدم التقدم إلى ما يضيف جديدا، أو يكشف معرفةً، أو يبني تصوّرا هو أمر غير ذي قيمة بالمقياس الموضوعي.

إفادة المحدثين من مصطلح التراث العربي:

يزخر تراثنا المعجمي بعدد من المعاجم المختصة، وقد حاول العديد من العلماء المحدثين الإفادة من التراث، فلجؤوا إليه ليأخذوا من مصطلحاته ما يساعدهم في وضع المؤلفات ونقل العلوم.

وتأتي أهمية هذه المعاجم في أنّها تمثل عوامل مساعدة في فهم قضية الاصطلاح في العصر الحديث، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه المصطلح العربي، وأهمّ تلك المشكلات هي وضع المصطلح، إذ يعدّ وضع المصطلحات العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي الموّحد من أعظم وأخطر مهامنا اللغوية والعلمية في العصر الحديث، ذلك أنّ وضع المصطلح العربي السليم هو حجر الزاوية في خلق لغة علمية عربية معاصرة، هي من أبرز ضرورات العلم وتوطئته."[2]

---

[1]- عالم الفكر، (مجلة) المصطلح الأدبي بين غناه بالمعرفة وغناه بالتاريخ، صالح غرم الله زيا د، ص 99.

[2]- أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، محمد القطيطي، ص 89.

ولقد توالت دعوات المحدثين للإفادة من المصطلحات التراثية المبثوثة في ثنايا المعاجم الاصطلاحية والكتب العربية التراثية. فمجمّع اللّغة العربية بالقاهرة في الدورة الخامسة والأربعين وضع عدّة مبادئ أساسية من بينها: "الحفاظ على التراث العربي وخاصة ما استقر من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث".[1] ومن القواعد التي وضعها عند النّظر في المصطلحات استخراج المصطلحات من الكتب العربية، وتفضيل المصطلح العربي القديم على الجديد إلاّ إذا شاع الجديد وكان له معنى صحيح. وأشار المجمع إلى ضرورة دراسة كتب العربية القديمة المتّصلة بالمصطلحات العلمية، ويُعمل لكلّ كتاب منها معجم بالمصطلحات التي وردت فيه، بحيث تكون هذه المعاجم في متناول الدارسين عند التعريب.[2]

المبحث الثالث: السمات العلمية للمصطلح

إنّ المصطلح استعارة للكلمة ونقلها من حدودها اللّغوية إلى حيز جديد ودلالة جديدة، وهناك علاقة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي سهّلت هذا النقل.

فالحاجة إلى المصطلح المتخصّص قائمة في كلّ لغة وهي أبدا مطلوبة ملتمسة كلّما حدث جديد في العلوم أو الآداب أو الفنون، ولا ينقطع الجديد ما دام الفكر الإنساني نشطاً عاملا، ولذلك كان لكلّ علم أو فنّ مصطلح خاص، وإذا كان العلم متطوّرا حافلا بالجديد في كلّ عصرٍ كان على المختصين أن يهيّئوا الأدوات اللّغوية اللاّزمة للتّعبير عن هذا الجديد.[3]

والمصطلح العلمي إمّا ينشأ نشأة أصيلة يولد ويترعرع في بيئته، وإمّا أن ينتقل من لغة إلى أخرى، وفي هذه الحالة لا يوجد خلل أو قصور لأنّ الأخذ والعطاء سنّة من سنن الحياة اللغوية، لا تشذّ عنها إلاّ لغات

[1]- أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، محمد القطيطي، ص 89.

[2]- المرجع نفسه، ص 91

[3]-إبراهيم السّامرائي، مع المصادر في اللغة والأدب، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط2،1983م، ص55.

معزولة لم تساير ركب الحضارة فبقيت على نقائها وفقرها وما أصدق ما قيل: A pure language is a poor language"[1].

أو اكتشاف علم جديد تعيّن وضع اصطلاح له، وليست من اختراع المدوّن الأوّل، فليست المصطلحات النّحوية كلّها من وضع سيبويه ولا ضوابط العروض من وضع الخليل، ولا قواعد البلاغة كلّها من وضع الجرجاني.[2]

والواقع أنّ المعايير التي تحدّد السمات المميزة للسمات العلمية على مستوى الأفكار والتصورات هي نفسها التي تحدّد الغايات والأهداف التي يتميز بواسطتها العلم، ومن أبرز السمات العلمية للمصطلح نجد:

1- إهمال خصوصيّات اللغات، هو الذي أدّى إلى الاضطراب والفوضى في وضع المصطلحات، وعدم تناسق المقابلات المقترحة من اللّغات المختلفة، ممّا دعا الكثيرين في الوقت الحالي إلى محاولة تحديد المصطلحات المقابلة لمصطلح أجنبي معيّن. وإذا تأمّلنا مقتضيات ما اعتبرناه شرط صحّة قيّام المصطلح أدركنا أنّ هذا الشرط يفترض في الحقيقة منطقيّا كون العلم المعني قائما سلفاً بماهيات مفاهيمه وأحكام قضاياه. ويعني هذا أنّ إشكالية وضع المصطلح وضبطه لا يمكن فصلها عن مسألة إقامة العلم وتأسيسه، إذ بدون ذلك التأسيس يستحيل تصوّر إقامة التعريفات الأوليّة الضروريّة، فلا معنى إذن للاكتفاء بطرح الوجه اللغوي لإشكالية بناء منظومة مصطلحية لعلم من العلوم في وسط معرفي تغيب فيه مفاهيم ذلك العلم وقضاياه وأحكامه، أي في وسط ينتمي فيه ذلك العلم ذاته.

2- كما يقودنا الأمر إلى مسألة الوضوح في معنى "المصطلح"، وهو صفة متأتّية من الاتفاق، فالمعنى المتّفق على فهمه هو معنى واضح بالضرورة لدى أولئك المتّفقين عليه، والمقصود بالوضوح هنا التخلّص من اللّبس، ومن ثمّ كانت المصطلحات تسميّة علميّة في حقول المعرفة المختلفة، لأنّها من خلال صفة

[1]- فاينا مباحي عبد الرحيم، الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، من المقدمة

[2]- الحضارة الإسلامية (مجلة)،"المصطلحات في علم التدوين" أحمد الأطرش السنوسي ص164.

الوضوح والدقّة تفضي إلى التّحديد لمدلولها، وهو التّحديد الذي تتمّ منه عملية الاتصال اللغوي لتنتقل المعرفة بين المتعاطين للّغة دون عوائق. وقد أشار لذلك الدكتور جبور عبد النور بقوله: "لفظ موضوعي يؤدي معنى معيّنا بوضوح ودقّة، بحيث لا يقع أيّ لبس في ذهن القارئ أو السامع، ويضيف: "وتصبح المصطلحات ضرورة في العلوم البحتة، والفلسفة والدّين والحقوق حيث تحدّد مدلول اللّفظة بعناية قصوى."[1]

فهذا التّحديد الدّقيق للمعنى في المصطلح يعني انحصار سلطة الذات عليه، وبروز استقلاليّته بين الموضوع والذات، بما يجعله شغيفا عن مدلوله، ومطابق لموضوعه، كاصطلاح "المثلث" و"الخط المستقيم" في عرف الهندسة، حيث يتّخذ المصطلح هنا صفة موضوعيّة هي نتاج منظور منهجي، تتحقّق به علمية العلم.

3-كما تتّسم لغات التخصّص بصفة عامة بمصطلحاتها المحدّدة وتراكيبها الواضحة البسيطة، ومن هذا الجانب فهي، "في رأي مدرسة براغ في علم اللغة "[2] – أسلوب خاص من أساليب اللغة، وهو الأسلوب الوظيفي، والمقصود هنا بالأسلوب ذلك الأساس الذي يقوم عليه النص من حيث اختيار الوسائل اللغوية واستخدامها، وبعبارة أخرى: الأساليب هي المتمثل في اللغة اليومية المنطوقة والأسلوب الجمالي في الفن الأدبي، والأسلوب المهني العلمي في التعامل العام في مجالات العمل، والأسلوب العلمي في التعبير العلمي المتخصّص.

4- وهناك سمات أساسية أخرى للمصطلح العلمي، فينبغي أن يكون لفظا أو تركيبا وألاّ يكون عبارة طويلة تصف الشيء وتوحي به. وليس من الضروري أن يحمل المصطلح كلّ صفات المفهوم الذي يدلّ عليه، فالمصطلح يحمل صفة واحدة على الأقل من صفات ذلك المفهوم، وليس من الممكن أن يحمل

[1]- صالح عزم الله عياد، المصطلح بين غناه بالمعرفة وبالتاريخ، عالم الفكر (مجلة)، العدد 3، يناير/ المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ص101.

[2]- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، مصر، (دت)، ص 15.

المصطلح من البداية كلّ الصفات، وبمضي الوقت يتضاءل الأصل اللغوي لتصبح الدلالة العرفية الاصطلاحية دلالة مباشرة على المفهوم كله.

وتؤدي الحاجة إلى الإيجاز إلى الاختيار في بعض المصطلحات الرياضية، والكيميائية والفيزيائية واللغوية على نحو يجعل حرفا واحدا دالاً على المصطلح الواحد. والمصطلح – إذن غنيّ بالمعرفة المنهجية لأنّه جزء أساس من آلية الخطاب العلمي، وعلميّته متأتيّة من موضوعيّته التي تحيّد فعل الدلالة والصياغة فيه إلى درجة الشفافية والمطابقة، وهي على مستويات الكفاءة التواصلية في فعل اللغة.

بيد أنّ هذه السمة العلمية في المصطلح لا تنفكّ عن تجديديّة العلم من جهة، مثلما أنّها لا تنفكّ عن نسبيّته وتغيرّه المستمر. وقد استدعى الاكتناز الدلالي في المصطلح، من حيث هو وسيلة المتعاطين لخطاب العلم إلى سهولة تبادل الأفكار ودقّة التّحديد لها، إذ وضعوا منذ القديم آلية الحدِّ Définition بوصفها "تعريفا كاملا "، أو" تحليلا تاما "، لمفهوم اللفظ المراد تعريفه.[1]

المبحث الرّابع: علم المصطلح واللّسانيات

بالنّسبة للمصطلحية التّقليدية، فإنّ الوحدة الأساسية هي "المصطلح" والذي يتضمّن اختلافات تكفي لجعله وحدة مستقلّة عن الكلمة، التي تمثّل الوحدة الأساسية في اللّسانيات. إنّ مكوّنات المصطلح من بنية شكلية ومضمون دلالي، ما هو إلّا تشابه صوري فقط مع مكوّنات الكلمة، لأنّ مدلول المصطلح سابق للّفظه الدّالة عليه (التّسمية)، أمّا بنيته الشّكلية فخاضعة لآليات نتحكّم فيها، وهذا عكس الألفاظ العامة للّغة (الكلمات الأخرى من المعجم العام للّغة)[2].

إنّ الوحدات المعجمية تسلك أحيانا سلوك الكلمات وأحيانا أخرى سلوك المصطلحات وذلك حسب التّفسيرات التي يختارها المتحدّث. إنّ وجود هذين النّوعين من الوحدات يسمح بإقامة حوار بين المتخصّصين والجمهور العام، كما يسمح بالتّعبير المتخصّص بمستويات متعدّدة. هذه الدينامية بين

---

[1]– المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت،1982م، ج1، ص 447.

[2]- Cabré. T. *La Terminología. Teoría, metodología y aplicaciones* "المصطلحية بين النظرّية والمنهجية والتطبيق"، مؤلّف بالإسبانية قام الأستاذ المشرف بترجمة الفقرات التي اقتبسناها منه.

المصطلحات والكلمات ضرورية لأنّ المعرفة التي توفّرها المصطلحات هي في تطوّر مستمر بينما العناصر المعجمية المتاحة هي محدودة[1].

إنّ تطوّر اللّسانيات أدّى إلى إعادة النّظر في فرضيات النّظرية التّقليدية لعلم المصطلح. فمراعاة السياق اللّغوي والسياق ميتالغوي ساعد على التعمّق في البعد المعجمي والدّلالي للوحدات المصطلحية، والتعمّق كذلك في أبعادها التلفّظية والتّداولية، ووفق هذه الرؤية الجديدة، أصبح المصطلح عبارة عن وحدة حركية التي يمكنها التّفاعل مع غيرها من عناصر الخطاب.

إنّ علم المصطلحات في واقع الأمر، لا ينتمي مبدئيا الى اللّسانيات (سواء كانت عامة أو تطبيقية)، ولكن يمكن التّعامل معه على أساس من التوجّهات والنّظريات اللّسانية، وكذلك من ناحية نظرية المعرفة، أو الإدراك، أو الاتصال.

وبالتالي فإنّ النقاش الذي يثيره أنصار النظريّة العامة لعلم المصطلح (TGT: Théorie générale de la terminologie) للفصل فيما إذا كان علم المصطلح هو جزء من اللّسانيات التّطبيقية أو تخصّص مستقلّ قائم بذاته، يصبح غير ذي جدوى.

لذلك، يجب أن يتمحور النّقاش حول الفكرة التّالية: إنّ المصطلحات، وهي الوحدات التي تشكّل موضوع الدّراسة في علم المصطلح، يمكن تحليلها من وجهات نظر تخصّصات مختلفة تنظيرا وتطبيقا.

فانطلاقا من اللّسانيات، يمكن تماما إنشاء نظرية مصطلحية تستطيع وصف المصطلحات على أنّها وحدات ذات شكل ومحتوى معيّن تُستخدم في خِطابات محدّدة تستمدّ منها قيمتها التخصصية[2].

-1 Béjoint, H. et Thoiron, Ph. « Le sens des termes », *Le sens en terminologie*

[2]- Rey (A.), 1999: «La terminologie, entre l'expérience du réel et la maîtrise des signes», Séminaire de terminologie théorique, Barcelona, Universitat Pompeu Fabra, Institut Universitari de Lingüística Aplicada.
(وقد تفضّل الأستاذ المشرف بترجمة بعض الفقرات منها من الاسبانية الى العربية)

يجب أن تكون هذه النّظرية ذات شمولية كافية لاحتواء المعاني الخاصة للمصطلحات مع بقاء هذه المصطلحات كوحدات عادية ضمن المعجم العام للّغة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون هذه النّظرة اللّسانية متوافقة مع وجهات النّظر الأخرى التي تُعنى هي أيضا بمعالجة المصطلحات.

فعلى هذه النّظرية أن تُتيح وصف المصطلحات من خلال نظام تعاوني ومتكامل من عدّة نظريات لتمثيل كلّ الجوانب المختلفة للمصطلحات. وانطلاقا من هذه الاعتبارات، يمكن إنشاء نظرية عامة لعلم المصطلح ذات امتداد لساني تعتمد على الفرضيات التّالية:

أ) تصميم علم المصطلح بصفته مجال معرفي متعدّد التخصّصات، يعالج المصطلحات بإدراج الجوانب المعرفية واللّسانية والسيميائية والتّواصلية للكلمات، وبالتالي فهي نظرية تعمل على العلاج المتعدّد الأبعاد لهذه الوحدات.

ب) وفقا لهذه النظرية، فإنّ "المصطلح" هي وحدة ذات ثلاث جوانب: الجانب السيميائي اللّغوي (والذّي يشمل بالضرورة الجانب اللّساني)، والجانب المعرفي وأخيرا الجانب التّواصلي.

ج) تتسبّب هذه الجوانب الثلاثة للمصطلحات في إقحامها ضمن ثلاثة نظريات معرفية مختلفة، من بينها النظرية اللّسانية.

د) يمكن لأي وِحدة أن تحمل معرفة متخصّصة معيّنة، لكن لكي تنال وضعية "وحدة مصطلحية" أو تسمية "مصطلح" يجب أن تكون لهذه الوحدة طبيعة لغوية ولها مكانتها في المعجم العام لهذه اللّغة الطبيعية.

هـ) إن المصطلحات هي وحدات تكرارية وحيوية يمكنها "الانتقال" من تخصّص إلى آخر، ولها القدرة على الانتقال كذلك من المعجم العام الى المعجم المتخصّص.

و) تشترك الوحدات المصطلحية مع الكلمات العامة للمعجم في نفس الخصائص الشّكلية، رغم اختلافهما في شروط التّوليد والاستعمال وفي طريقة جريان المعاني عليها، لذلك يجب اعتبار المصطلحات

كوحدات خطابية مصدرها الوحدات المعجمية والتي يتعرّف عليها المتحدّث سواء بصفته مستعمل عادي للّغة أو بصفته محترف في ميدان متخصّص.

ز) ترتبط هذه العناصر المعجمية الأساسية بعدد كبير من المعلومات النّحوية والتّداولية والموسوعية، لكن الشّروط الخطابية والسياقية لا تُفعِّل إلّا بعض المعلومات فقط. وهذا الاختيار لجانب من المعلومات يمكن أن يؤدّي بهذه الوحدات المعجمية إلى الحصول على قيمة براغماتية معيّنة مرتبطة بسمات المدلول. يمكن وصف إحدى هذه القيم بأنها قيمة "مصطلحية" أو "تخصّصية".

فالغرض من علم المصطلح هو الوصف الصوري، والوظيفي والدلالي للوحدات التي يمكن أن تتضّمن قيمة مصطلحية، وتفعيل هذه القيمة وتمثيل العلاقات الممكنة لها مع علامات أخرى من نفس النظام أو من نظام مختلف، وذلك من أجل تطوير المعرفة المتعلّقة بالتّواصل في تخصّصات مختلفة.

وبالفعل، فإنّ الغرض من علم المصطلح – بعد جمع وتحليل الوحدات ذات قيمة مصطلحية– متنوّع ويفتح الباب أمام العديد من التطبيقات، وفي جميع هذه التطبيقات، تفعِّل المصطلحات وظيفتها المزدوجة: تمثيل المعرفة المتخصّصة (الخاصة بميدان محدّد) وتمثيل نقل هذه المعرفة. تتجلى هذه الوظيفة المزدوجة وبدرجات متفاوتة، في حالات مختلفة. تُستخدم المصطلحات في التّواصل في مجالات متخصّصة مع الابقاء على العوامل اللّسانية (دلالية ومعجمية ونصية) وبراغماتية (المرسِل المباشر أو الوسيط، الوسيط اللساني أو المعرفي، المتلقي، ومختلف الحالات).

الفصل الثاني :آليات توليد المصطلح في اللّغة العربية

المبحث الأول: مرونة اللّغة العربية

الكلمة: إنّ الكلمة بصفة عامة هي صوت أو مجموعة من الأصوات نطقت أو رسمت خطيّا، مشكّلة وحدة حاملة لمعنى مرتبط (في لغة معيّنة) بتمثيل "كائن، أو شيء أو مفهوم " الخ.

إنّ الكلمة هي وحدة مستقلة لكنّها ليست دائما بسيطة، ولا يمكن دائما تحديدها بمعيار الفصل الوظيفي ولا بمعيار التنغيم: إنّ العديد من الكلمات هي وحدات معقّدة بحيث يمكن تمييز وحدات فرعية منها (اللواحق والسوابق والجذور)، أو استخراج وحدات أصغر لكل منها دلالتها الخاصّة ودورٌ واضح. وعلى العكس من ذلك، فهناك وحدات أكبر من الكلمات: "ربطة عنق" والعبارات المسكوكة (المتلازمات اللفظيّة) "من فضلك"، "على قدم وساق "...

إنّ تنوّع العمليات المورفولوجية والوظائف النحوية يجعل تعريف مصطلح "الكلمة" يختلف من لغة لأخرى. فإذا كان في بعض اللغات يتمّ تعريف الكلمة بسهولة باعتبارها وحدة مستقلة وغير قابلة للتجزئة، فهناك لغات أخرى تذوب الكلمات – إن صحّ التعبير – في جسم الجملة، بحيث لا يمكننا فعلا تعريفها إلاّ إذا اعتبرنا مجموعة من عناصر مختلفة.[1]

فبالنّسبة للّغة العربية تشكّل الكلمة وحدة الكلام ولا يتمّ تحديدها إلا بتضافر ثلاثة أركان تنتمي إلى مستويات مختلفة: المستوى الأول صوتي يتمثل في كون الكلمة قولاً أي لفظا مشتملا على أحرف هجائية مستعملا عند جماعة المتكلمين لإفادة معنى معيّن.

المستوى الثاني دلالي: يتمثل في كون الكلمة مفردة حيث لا يتجزأ معناها لتجزّؤ لفظها، فإذا انفرد جزء من اللّفظ ودلّ على معنى جزئي من المعنى الكلّي، لم يعتبر اللّفظ حينها كلمة بل كلمتين، كما« في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الأفعال المضارعة جزء لفظ كلّ واحد منها يدلّ على جزء

[1]– نمذجة اللغة العربية بين اللسانيات والذكاء الاصطناعي، تأليف الدكتور الهادي شريفي، جامعة تلمسان، والأستاذة إيمان صحبي دلول من الكلية التقنية بفلسطين، تحت الطبع.

معناه، إذْ الواو تدلّ على الجمعية والألف تدلّ على التّثنية، والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل أيضا »

لكن تلك الكلمات من شدّة الامتزاج صارت كلمة واحدة لعدم استقلال الحروف المتصلة في تلك الكلم المذكورة، والدليل على اعتبارها كلمة واحدة إعرابها مثل إعراب ما وضع على كلمة واحدة من إظهار حركات الإعراب في آخرها في الاسم، وتغيير المنسوب إليه "علو" صارت "علوي"، وكذا تسكين أوّل أجزاء الفعل في المضارع "يفعلُ"، فتغيّرت بنية المنسوب إليه والمضارع بالحرفين، وصارتا من تمام بنية الكلمة.

أمّا المستوى الثالث فسميولوجي يتمثّل في كون الكلمة موضوعة أو مقصودة، ومعنى ذلك أنّ الكلمة جاءت تواضعا واصطلاحا بين المتكلمين، فهناك علاقة غير ضرورية (اعتباطية) بين اللّفظ والمعنى. أما الألفاظ التي تدل على المعنى بالطبع ك"أح" الدالة على السعال، أو الألفاظ المحرّفة والمهملة والتي لم توضع إزاء معنى معيّن، فلا تعتبر كلمات، وهذا ما ذهب إليه السيوطي في المزهر.[1]

أمّا في الغرب فظلّ اللّغويون حتى أواخر القرن الثامن عشر يعتبرون الكلمة هي الوحدة الدّالة الوحيدة: حيث تتكوّن الجمل من كلمات، وإن أمكن تقسيم الكلمة فإلى مقاطع وحروف وهي وحدات غير دالّة. فالكلمة صوت أو مجموعة من أصوات اللغة يقابلها معنى، وعلى مستوى الكتابة هي حرف أو مجموعة من الحروف تقع بين فراغين، وهذا ما يذهب إليه الحاسوبيين في تحديد الكلمة لمعالجة النصوص اللغوية آليا.

وقد بقي تعريف الكلمة غير واضح وتقطيع الحديث إلى كلمات يبدو بديهيّا، خاليا من كلّ تعريف أو تخصيص واضح. هذا التقطيع لا يرجع فقط إلى التقليد الخطي الّذي اعتمد بدءًا من النّهضة الأوربية الحديثة، بل يرجع إلى ظواهر نطقية أيضا: حيث الكلمة هي وحدة النبر، لا يشمل ذلك التعريف الكلمة المقيّدة أو المنبورة وهي تلك الوحدات غير المنبورة التي تشكّل مجموعة واحدة مع كلمة

[1]- المرجع السابق.

سابقة، فتسمى مدمجة لاصقة مثل: قرأت dis – je– connot أو مع كلمة لاحقة مثل (me-te-se) في الفرنسية.[1]

ومن المعلوم أنّ معنى الكلمة الواحدة يتغيّر بحسب سياق ورودها وكيفيات استعمالها ومجالات توظيفها، حتى يمكن القول : إنّ استعمال الكلمة هو الّذي يحدّد معناها. لنبيّن ذلك بالأمثلة الآتية:

أ- ضجر زيد من عين تلاحقه.
ب- مال زيد إلى العين فشرب منها.
ت- حضر عين القوم نفس الحفل.
ث- وافق زيد عينه على الاقتراح.

تأخذ الكلمة (عين) معناها بحسب سياق استعمالها؛ فهي دالّة على جاسوس في (أ)، وعلى منبع الماء كما في (ب)، وعلى السيّد كما في (ت)، وعلى معنى التوكيد كما في (ث).[2]

ويستطيع مستعمل اللّغة أن ينتقي المعنى المراد من بين عدد من المعاني استنادا إلى سياق الجملة. لذلك تعتمد معاجم اللّغة العامة إلى تعريف الكلمة من خلال تحديد استعمالها داخل إطار الجملة، وتحديد معانيها المتنوعة الناجمة عن تنوّع استعمالاتها. أمّا المصطلح فيتعلق مع مفهوم محدّد في ميدان معرفي معيّن، ولا يتأثر بسياق وروده أو كيفيات استعمالاته المبثوثة في ثنايا المعاجم العامة. ويرجع ذلك إلى أنّ المصطلح كلمة تتميّز بانتمائها الجديد إلى معجم خاص بميدان معرفي معيّن تكتسب فيه معنى جديدا لم يكن لها في المعجم العام.

وتفيد الخاصيّة الثانية أنّ المصطلح يصبح استعماله مقصورا على أهل الاختصاص. فهم حينما يستعملون مصطلحا ما يدركون المضمون نفسه، بما أنّ استعماله مقصور عليهم لا يتعدّاهم إلى غيرهم.

لنأخذ من أجل التوضيح المثال الآتي:

---

[1]- المرجع نفسه، نمذجة اللغة العربية بين اللسانيات الذكاء الاصطناعي.

[2]- قضيّة التّعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة، عبد الحفيظ الهاشمي، الدار البيضاء، ط1، 1998م، ص30.

تنتمي كلمة (شجرة) إلى معجم اللّغة العربية العام، فهي تستعمل للدلالة على "نبات كبير خشبي له ساق واحدة محدّدة تماما، وله ذروة منتشرة قليلا أو كثيرا"[1]. انتقلت هذه الكلمة إلى وضع المصطلح بانتمائها إلى ميدان معرفي محدّد هو اللسانيات. وباكتسابها معنى جديدا لم يكن لها، حيث أصبحت تدلّ على حصيلة تمثيلية صورية يتمّ بمقتضاها تحليل الجملة.

وبذلك أصبح مصطلح "الشجرة" جزءا من معجم خاص تداوله أهل الاختصاص في اللّسانيات بما أنّها تعيّن مفهوما محدّدا داخل ميدان معرفي محدّد. علما أنّ هذا المفهوم يأخذ دلالته في علاقته بباقي المفاهيم المجاورة له. فمفهوم "الشجرة" إذن مفهوم ثابت، إذ لا يمكن أن يفهم أهل الاختصاص مفهوما غيره عند ورود المصطلح عليه، بغضّ النظر عن السياق أو كيفيات الاستعمال.

يمكن تمثيل هذه العلاقة كالآتي: مفهوم ← مصطلح

وكلّما تدنّى احترام أحادية العلاقة بين المفهوم والمصطلح تراجعت "مصطلحيه" المصطلح، وقلّ تميّزه عن الكلمة. إذن إنّ العلاقة بين الكلمة والمعنى ليست أحادية، فالكلمة الواحدة تتعدّد معانيها، والمعنى الواحد قد تتعدّد الألفاظ الدّالة عليه كما يبيّنه الشكل الآتي:

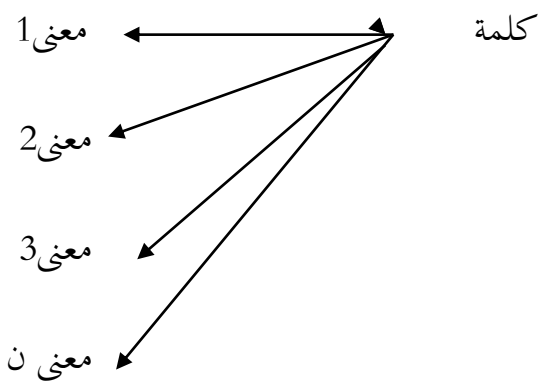

[1]- عبد الحفيظ الهاشمي، قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى،1998م، ص31.

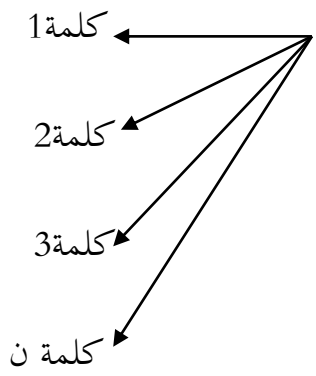

إنّ هذا النّمط من المصطلحات يشهد حالات حيث يكون المصطلح الواحد دالا على أكثر من مفهوم. وقد يظن أنّ المصطلح في مثل هذه الحالات يقارب وضع الكلمة المتعدّدة المعاني، أمّا الكلمة التي تتعدّد معانيها فلا تخضع إلى هذا الشرط. يمكن توضيح ذلك كالآتي:[1]

كلمة ⟵ معنى/سياق

مصطلح ⟵ مفهوم/ميدان معرفي

إذا كان السّياق يسمح بتعدّد معاني الكلمة الواحدة، فإنّ تعدّد مفاهيم المصطلح الواحد لا يسمح إلاّ بتعدّد الميادين المعرفية الّتي تنتمي إليها هذه المفاهيم.

تحديد المكونات الدّلالية: (الشرح)

لا نعرف معجما في القديم أو الحديث، في أيّ لغة من لغات العالم قد قام على أساس من نظرية المكونات الدلالية، بما في ذلك معاجم الموضوعات أو المجالات الدلالية. ولكن علماء الدلالة هم الذين ناقشوا هذه النظريّة، ووضعوا أمام صانعي المعاجم نماذج تحليلية كثيرة ينبغي الاستفادة منها في صياغة تعاريفهم للكلمات.

[1]- المرجع السابق، ص 33.

وتقوم فكرة العناصر التكوينية على تحليل المحتوى الدلالي للكلمة، إلى عدد من العناصر أو الملامح التمييزية التي من المفترض ألاّ تتجمع في كلمة أخرى سوى الكلمة المشروحة، وإلاّ كان اللّفظان مترادفين. وتفيد نظرية العناصر التكوينية من جهات ثلاث:[1]

1- تحليل كلمات كلّ حقل دلالي وبيان العلاقات بين معانيها.
2- تحليل كلمات المشترك اللّفظي إلى مكوّناتها أو معانيها المتعدّدة.
3- تحليل المعنى الواحد إلى العناصر التكوينيّة.

من أهمّ العلاقات داخل الحقل المعجمي علاقة الاستعمال أو التضمين، وعلاقة الكل بالجزء. ولا شكّ أنّ صياغة التعريف تقتضي الوصول أوّلا إلى الكلمة الغطاء أو اللّفظ الأعم، الذي يشتمل على غيره ويمكن اعتباره جنسا في التعريف يتمّ تخصيصه عن طريق إضافة فصله النوعي أو خاصيّته.

فإذا أردنا أن نعرّف القطّ أو الأسد أو الكلب، نبدأ بالكلمة الغطاء أو الجنس فنقول: حيوان...وإذا أردنا أن نعرّف الببغاء أو الصقر نفعل نفس الشيء نقول: طائر، أو نوع من الطيور... وإذا أردنا أن نعرّف التفاح قلنا: إنّه نوع من الفاكهة".[2]

الشرح بذكر سياقات الكلمة

إذا كان الشرح بالتعريف، أو بتحديد العناصر التكوينية يلبي حاجة مستعملي المعجم، فإنّه لا يلبي كثيرا حاجة مستعمل المعجم الذي يريد أن يعرف استعمالات الكلمة ومصاحبتها اللفظية المعتادة، والتركيبات السياقية التي تدخل في تكوينها.

[1]- صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ط2، 2009م، ص126.
[2]- المرجع نفسه، ص 127.

عرّف علماء الدلالة معنى الكلمة طبقا للنظريّة السياقية بأنّه "استعمالها في اللّغة"، أو الطريقة التي تستعمل بها". ولذا يرى فيرث Firth أنّ معنى الكلمة لا ينكشف إلاّ من خلال "تسييقها" أي وضعها في سياقات مختلفة، يقول Wittgenstein: « لا تسأل عن المعنى، ولكن اسأل عن الاستعمال» .[1]

إنّ أهميّة تحديد سياقات الكلمة واستخداماتها الفعلية تنبع من أنّ الكلمات لا تملك وجودا مجرّدا لذاتها، ولكن وجودها يتحقّق في استخدامها. ومن الهام أن نحدّد معنى الكلمة باعتبارها جزءا من النّظام، لأنّها قد تملك عدّة معان حسب استخدامها في السياق.

وقد شاع اتّباع المنهج السّياقي بعد أن شاعت النظرية في الدراسات الدلالية الحديثة، وعلى حدّ تعبير **برتراند راسل**:" الكلمة تحمل معنى غامضا لدرجة ما، ولكن المعنى يكشف فقط عن طريق ملاحظة استعماله، فالاستعمال يأتي أوّلا، وحينئذ يتّضح المعنى منه.[2]

المتلازمات:

يمكن تقسيم البيانات اللغوية للكلمات إلى الأنواع الآتية:

1 . التصاحب الحر free combinaisons

2 . الارتباط الاعتيادي: أداة التصاحب المنتظم / التضام co-occurrence /collocation .

3 . التعبيرات الاصطلاحية أو السياقيّة idiomes expressions idiomatiques

– أمّا التصاحب الحر: يتحقق حين يمكن أن تقع الكلمة في صحبة كلمات غير محدودة كما يمكن أن يستبدل بها غيرها في مواقع كثيرة. ومن ذلك كلمة أصفر فعلى الرغم من ارتباطها في بعض الأحيان بكلمات معينة (رمل/ ليمون/ وجه) فإنها تأتي عادة وصفا لكلمات غير محدودة.[3]

---

[1] – أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص 132.

[2] – المرجع نفسه، ص132.

[3] – صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ط2، سنة2009م، ص134.

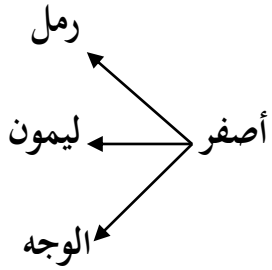

– أما الارتباط الاعتيادي أو التّصاحب المنتظم يتحقق حين يلاحظ تكرار التصاحب، وعدم إمكانية إبدال جزء منه بآخر، أو إضافة شيء آخر إليه. يمكن التمثيل بارتباطات مثل: "السلام عليكم". فلا يقال مثلا: "الأمان عليكم"، "ورمضان كريم" فلا يقال مثلا "عيد كريم".

وقد تأتي الكلمة في تصاحب حر مرة وفي تصاحب منتظم مرة أخرى مثل: كلمة" good " التي يمكن أن تقع صفة لأشياء غير محدّدة، كما يمكن أن يستبدل بها غيرها في مواقع كثيرة، ولكنّها حين ترد في لغة التحيّة good day لا يمكن أن تبدلها بقولك:very good day، أو excellent day. ومثل هذا يقال عن تصاحبات مثل:do me a favor،make a mistake، pay a visit.

يعتبر اللغويون الأمثال proverbes، من نوع التعبيرات الاصطلاحية باعتبارها تمثل أعلى درجة من التحديدات التجمعيّة، ومثال هذا النوع لا يغيّر، وإنّما يحكى كما هو، ومن ذلك: جنت على نفسها براقش، ضرب عصفورين بحجر...إلخ.

كما يمكن اعتبار المزدوج من التعبيرات، والمتبوع من هذا النوع، فالأوّل كقول العرب:"حيّاك الله وبيّاك، هو أكذب من دبّ ودرج، والثاني كقولهم :"حسن بسن، وشيطان ليطان، وعطشان نطشان، وحيص بيص".[1]

[1]– المرجع السابق، ص 136.

المبحث الثاني: دور التركيب والتحليل الصرفيّن في توليد المصطلح

يعدّ التركيب من أهمّ وسائل تكوين المصطلحات العربيّة، والمقصود بالتركيب ترجمة العناصر المكونة لمصطلح أوربي مركب إلى اللّغة العربية. وتكوين تركيب عربي من أكثر من كلمة يؤدي معنى المصطلح الأوربي. وهناك مصطلحات كثيرة كوّنتها العربية الفصحى الحديثة بطريقة التركيب بدلا من النحت. ففي النّحت تفقد العناصر المكونة بعض صوامتها وحركاتها، وفي التركيب تحتفظ العناصر المكونة بكلّ صوامتها وحركاتها.

ولذا يلاحظ ميل اللّغة العربية إلى التركيب لا إلى النحت. وأكثر الأبنيّة التركيبيّة في اللّغة العربية قد نشأت في العصر الحديث ترجمة لمصطلحات أوربية، ويمكن تقسيم المصطلحات المركبة في العربية في العصر الحديث من حيث مكوّناتها إلى عدّة أنواع منها: التركيب المزجي العربي والتركيب الإضافي والتركيب المزجي المختلط.[1]

كما أنّ بنية المفردة الصّرفية في النظامين المقيّد وغير المقيّد تكون إمّا بسيطة، وإمّا مركبة، وإمّا معقّدة. والبسيطة في العربية هي المكونة من وحدة صرفية معجميّة واحدة، ومثالها "كتاب" و "مكتبة" و"كتب"، والمركّبة هي المكوّنة من وحدتين، سواءً بالتركيب الإضافي مثل: "عصى الراعي" أو التركيب المزجي ومثالها: "الإثنا عشري" وهو أحد الأمعاء، أو بالتركيب الإسنادي، والمعقّدة هي المكوّنة من أكثر من وحدتين مستقلّتين، ومن أمثلها: "أم وجع الكبد ".[2]

التّوليد الصّرفي: والتوليد الصرفي هو إحداث وحدات معجميّة جديدة، نتيجة ما يطرأ على الجذور والأسس الثابتة أو الجذوع من التغيير أو التحويل أو التركيب composition.

[1]- الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، مكتب غريب، القاهرة، ص 77.

[2]- مقدّمة لنظرية المعجمية، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997م، ص 101.

والوحدات المعجمية المولدة توليدا صرفيا تكون ذات خصائص تمييزيّة عاديّة، وهي بذلك تختلف عن المولّدات الصوتيّة.[1]

الدّراسة التركيبيّة: استطاع مارتيني أن يطوّر التّحليل التركيبي للجملة، انطلاقا من النتائج الّتي وصلت إليها الدراسة الفونولوجية، فوضع الخطوط الأوّلية لهذا التحليل الّذي يقوم على أساس وظيفة العناصر اللّسانيّة في التركيب وطرق ترتيبها.

ومن الملاحظ أنّ التّحليل التّركيبي في اللّسانيات قد تخلى بصفة عامة عن مصطلح (كلمة) لما قد يحدثه من اضطراب في المفاهيم ولأنّه يطلق على وحدات دنيا بأتمّ معنى كلمة مثل: من، على، هل..[2]

يرى كارناب: " أنّ التحليل الفيزيولوجي للسياقات تكون فيه الأعضاء الصوتية والجهاز العصبي قاعدة في علاقته بالنشاطات الشفويّة، فالتّحليل السيكولوجي للعلاقات بين السلوك الشفوي والسلوكات الأخرى والدراسات السّيكولوجية لمختلف المعاني المصاحبة لنفس الكلمة عند مختلف الأفراد.[3]

التّحليل :

تخضع الكلمة للتّحليل اللّساني والدّلالي، ويخضع المصطلح للتحليل اللّساني والمفهومي والتصوري، فالسّمات التكوينيّة لكلّ منها مختلفة عن الأخرى. إذ " تكون الكلمات متعدّدة المعاني بصورة دائمة أو شبه دائمة، في حين أنّ المصطلحات تكون أحاديّة المعنى"[4]، ولذلك يحلّل معنى الكلمة انطلاقا من السّمات الدلالية الموجودة بالمعجم وتضاف إليها السّمات التكوينيّة المحصّلة بسياقات الاستعمال اللّغوي والتواصلي والاجتماعي. ويتميّز المصطلح بسمات تصوريّة ذهنيّة بالأساس وسيمات مفهوميّة تعبّر عن محتوى معرفي مخصوص.

---

[1]- المرجع السابق، ص 143.

[2]- محاضرات في المدارس اللّسانية المعاصرة، تأليف بوقرة نعمان، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة،2006م، ص118.

[3]- المرجع نفسه، ص 190.

[4]- المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، خليفة الميساوي، دار الأمان الرباط، الطبعة الأولى، 1434هـ/2013م، ص69.

وتحلّل انطلاقا من هذا المجال بالبحث عن سماتها التكوينيّة الداخلية، وكذلك بالبحث عن طبيعة العلاقات الرابطة بين المصطلحات في هذا المجال. ولذلك فإنّ مجالي التحليل مختلفان عن بعضهما، إذ نتحدّث في علم الألفاظ عن "الكلمة" و"الدال" و"المدلول" وفي علم المصطلحات عن "المصطلح" و"التسميّة" و"المفهوم."[1]

ولذلك يمكن أن نفرّق بين المصطلح والكلمة على أساس التحليل السّيمي المرتبط بالسياق التكويني للمعنى في كليهما. ونوضّح هذه المسألة من خلال هذين الرسمين:

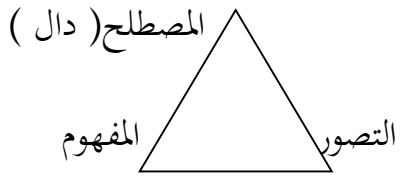

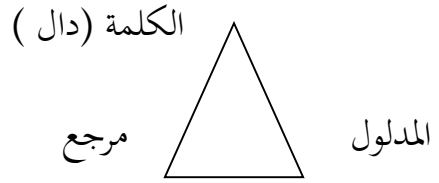

يرتبط المعنى في الكلمة بالسّياق ويرتبط المعنى في المصطلح بالمجال المعرفي المختص.

تحليل الوحدات الدلالية الصغرى

يتكوّن كل مفهوم أو مصطلح من مكوّنات دلالية أو مفاهيم صغرى، ولكي يدرك المحتوى لكلّ منهما لا بدّ من إدراك هذه الوحدات، ومعرفتها سواء كانت هذه الوحدات مجزّأة إلى معان أو مركبة ومكوّنة للمفهوم أو المصطلح، وقد مكّن هذا المنهج التحليلي علماء الدلالة من ضبط المكوّنات الدقيقة للمصطلحات والكلمات باعتماد قواعد تقابلية، تحلّل كمية المعاني الخاصة بكل مصطلح. باستعمال رموز تقابلية (+) و(−)، تستخدم للتّمييز بين الدلالات، وهي طريقة يمكن أن تستفيد منها التّرجمة حتى تتمكّن من ضبط المفهوم الدلالي قبل ترجمته وبعدها، في تحليل الوحدات الدلالية الصغرى يستطيع المترجم أن يتحكم في المفهوم الشامل للمصطلح، ومن ثمة ترجمته بمفهوم مقابل ومطابق له.

[1]- المرجع السابق، ص70.

أ- التحليل التقابلي: Analyse contrastive

اعتمد التّحليل التقابلي في دراسة لسانين دراسة لسانية، تقوم على المطابقة والاختلاف بين المقولات المعجمية والصّرفية والتركيبية والدّلالية، فيقوم الباحث بضرب الموازنة بين جملة من القواعد اللّسانية البيانيّة للسانين، ومقارنتها على أسس التعادل والتشابه والاختلاف وعدم المطابقة. وقد أثّر هذا المنهج في نظرية التّرجمة باعتبارها تقوم على فحص لسانين فحصا يخضع هذه المقولات للنقل المتطابق قصد الحفاظ على المعنى.

ب- التحليل السياقي: Analyse contextuelle

يعتبر كثير من اللّسانين أنّ ضبط المعنى لا يكون إلا من خلال السياق أو السياقات الخاصة له، ولذلك فضبط معنى أيّ مصطلح يكمن في تحليل العلاقات الّتي تربطه بالمصطلحات الأخرى في سياقات استعماله. ويمكّن تحديد السياقات وتحليلها المترجم من إدراك المفهوم وضبط العلاقات السياقية المحدّدة له.

ويكتسي السياق أهميّة في دراسة العلاقات المكوّنة للحقل الدلالي الّذي نشأ فيه المصطلح، لا باعتباره وحدة معجمية معزولة، وإنّما باعتباره كتلة دلالية تتّصل في تكوينها بكتل دلالية أخرى مجاورة، ولا تنقطع دلالتها من السياق الدلالي العام الذي يبني المجال المفهومي لكلّ مصطلح.

التحليل التأويلي Analyse interprétative

يرتبط التّأويل بالفهم وهما عمليتان متلازمتان في التواصل اللّساني، تسبقان عملية وضع المصطلحات أو ترجمتها الى العربية، بل هما من شروطها الضروريّة التي تتحكّم في صحّتها وجودتها، لكن تطبيق هذا المنهج التحليلي لا يصلح، حسب رأينا، تطبيقه في توليد المصطلح وتأسيس مفهومه لسببين رئيسين: يكمن الأوّل في أنّ عملية التّوليد نفسها تتكوّن من فهم المكوّنات المفاهيميّة للمصطلح، وليس من تأويلها، ويكمن الثاني: في أنّ المصطلح لا يقبل التأويل بل يتأسّس على الفهم فقط، لأنّ التأويل

قد يخضعه للمتغيّرات الدلالية الّتي تجعله مضطرب الدلالة، ومن ثمّة يترجم المفهوم بمصطلحات متعدّدة يصعب توحيدها و تقييسها، وهو ما وقعت فيه المعاجم اللّسانية العربية.

المبحث الثالث: آليات وضع المصطلح

في كلّ مرّة تلجأ العربية إلى الوسائل اللّغوية المقنّنة الخاصة بالتطوّر اللّغوي والنمو المصطلحي. ويمكن تلخيص هذه الوسائل بما يأتي:

1- الاشتقاق.

2- المجاز.

3- التّرجمة.

4- التّعريب.

5- النّحت.

أ- **الاشتقاق**: هو صياغة لفظة من لفظة أخرى على أن يكون هناك تناسب بينهما في اللّفظ والمعنى ضمن مصدر الكتابة مثلا يشتقّ الفعل الماضي(كتب)، والفعل المضارع (يكتب)، واسم الفاعل (كاتب)، واسم المفعول (مكتوب)، وهكذا. ويقسّم الصرفيين الاشتقاق إلى اشتقاق صغير تكون فيه جميع المشتقات متّفقة في ترتيب حروفها الأصليّة، ففي المثال السّابق تظهر الحروف (ك،ت، ب) بالتّرتيب نفسه في جميع المشتقّات: فلا تسبق التاء الكاف ولا الباء التاء، وإلى اشتقاق كبير (ويسمى القلب كذلك)، يكون فيه بين الكلمتين الأصليّة والمشتقّة تناسب في اللّفظ والمعنى دون الاتّفاق بينهما في ترتيب الحروف الأصليّة كاشتقاق (جبذ) من (جذب). ويمكن القول أنّ الاشتقاق الأكثر إنتاجية وفاعلية في النّمو المصطلحي هو الاشتقاق الصغير.[1]

[1]- مقدّمة في علم المصطلح، مكتبة النّهضة المصرية، القاهرة، ط1، بغداد، ط2، 1984م، 1987م، ص98.

عرفت اللّغة العربية بأنّها لغة اشتقاق، وقد بدل علماؤها عنايتهم في استقراء أقيستها، والاشتقاق أهم وسائل نمو اللّغة وتوليد موادها وتكاثر كلماتها، وتوليد كلمات جديدة للدّلالة على معان مستحدثة.[1]

ب – **المجاز**: عرف العرب المجاز بأنّه ما تجاوز معناه الأصلي إلى غيره بقرينة مباشرة أو غير مباشرة تدلّ على ذلك، والمجاز عند علماء البيان لفظ ينقل المتكلّم معناه الأصلي الموضوع له إلى معنى آخر بينه وبين المعنى الأصلي علاقة، كقول القائل: فلان أسد، وهو ينطق بالدّرر، فكلمة أسد ودرر استعملتا مجازا في غير ما وضعتا له. والعلاقة بين المعنيين هي الشّجاعة في الكلمة الأولى والحسن في الثانية، فاختلف القدماء فيه، فذهب بعضهم إلى أنّ اللّغة كلّها حقيقة، وذهب آخرون إلى أنّها مجاز، وقال غير هذين الفريقين إنّها حقيقة ومجاز.[2]

ويعني المجاز لدى علماء البيان الانتقال بالكلمة من معناها الأصلي إلى معنى جديد. وتستخدم اللّغات هذا الأسلوب في عملية النّمو المصطلحي، فيلجأ واضعو المصطلحات إلى ألفاظ قديمة يطلقونها على مفاهيم جديدة، بحيث يصبح للكلمة مدلول جديد بدلا من مدلولها المندثر. أو مدلول جديد إضافة إلى المدلول القديم وفي الحالة الأخيرة تدخل الكلمة في باب الاشتراك اللّفظي. وهكذا نجد كلمات عربية قديمة ذات مدلولات تستخدم للتّعبير عن مخترعات حديثة كالسّيارة والسّاعة والقاطرة وغيرها. فالقاطرة مثلا كانت تعني النّاقة الّتي تتقدّم القافلة وفي الاستعمال الحديث أصبحت تدلّ على الآلة الّتي تجرّ عربات القطار على السكّة الحديديّة.[3]

– يستقي المجاز أثره في التطوّر الدلالي من المناسبة بين اللّفظ والمعنى.[4]

---

[1]– أ د رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللّغة العربية، عمقه التراثي وبعده المعاصر، دمشق، دار الفكر، ط1، 1431هـ /2010م، ص71.

[2]– ينظر: أحمد مطلوب، فنون بلاغية، بيروت، 1395هـ/1975م، ص79.

[3]– مقدّمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، بغداد، ط2، القاهرة،1984م،1987م، ص99.

[4]– النّمو اللّغوي من خلال معجم لسان العرب، دراسة دلالية تحليلية، بلقاسم ليبارير، الزيتونة للإعلام والنشر، دط، ص 58.

فالمعنى عند ابن جني :" هو المكرّم المخدوم، واللّفظ هو المبتذل الخادم"، وهذا اللّفظ أو ذاك المعنى يأتي في أحكام . قال الجاحظ :"إنّ حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ، لأنّ المعاني مبسوطة إلى غير غاية، وممتدّة إلى غير نهاية ."[1]

وهذا الامتداد المعنوي يقوم على اللّفظ والمعنى ويدرس في صلة الاسم بالمسمى، ويعالج في عملية التخاطب بين الدال والمدلول. فالمدلول يرتبط بمسمّاه ويبحث في علاقته اللّفظيّة بدلالته.[2]

ج- الترجمة

الترجمة نقل المعنى الأعجمي إلى اللّغة العربية بألفاظ وجمل عربية. جاء في لسان العرب: "يترجم الكلام أي ينقله من لغة إلى أخرى. وفي المادة نفسها:" إنّ الشخص الّذي يقوم بهذا النّقل يسمى الترجمان"، أي إنّ التّرجمة في العربية ليست أكثر من إيراد المعاني الّتي تتضمّنها الكلمات الأعجمية المنقولة، وبهذا الاعتبار تكون التّرجمة صفة لغويّة مشتركة بين العرب وسائر اللّغات الإنسانيّة. فهي عملية استبدال لغوي دلالي تعادلي، وهي في حال نقلها للمعنى تتناول العبارة واللّفظ بين اللّغتين.[3]

يقول الجاحظ: "ولا بدّ للتّرجمان من أن يكون بيانه في نفس التّرجمة في وزن علمه في نفس المعرفة، وينبغي أن يكون أعلم النّاس باللّغة المنقولة والمنقول إليها، حتى يكون فيهم سواءً غاية...وإذا كان المترجم الذّي ترجم لا يكمل لذلك، أخطأ على قدر نقصانه من الكمال."[4]

التّرجمة هي نقل المصطلح الأجنبي إلى اللّغة العربية بمعناه لا بلفظة، فيتخيّر المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي. على الرّغم من أنّ التّرجمة المباشرة هي الغالبة، فإنّ المترجم قد يلجأ إلى التحوير أو الحشو أو الحذف لكي يوفق بين اللّفظ المترجم والذّوق العربي.

---

[1]- البيان والتّبيين، تحقيق عبد السلام هارون الخانجي، الطبعة 3، القاهرة، 1968م، الجزء 1، ص76.

[2]- ينظر: أحمد حماد، عوامل التطوّر اللّغوي، دراسة في نمو وتطوّر الثروة اللّغوية، الطبعة الأولى، دار الأندلس، بيروت،1983م، ص 143.

[3]- المصطلح العلمي في اللغة العربية، (مرجع سابق ذكره)، ص100.

[4]- الجاحظ كتاب الحيوان، ج1، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د ط،1416هـ/1996م.

وقد ينطلق المصطلح الأجنبي إلى العربية مرّتين إحداهما بلفظه الأجنبي والآخر بمعناه، فيكون للمفهوم مصطلحان عربيّان أحدهما معرب والآخر مترجم، قد يعيشان جنبا إلى جنب فترة من الزّمن، تطول أو تقصر حتى يتغلّب استعمال أحدهما على الآخر، أو يظلاّن كلفظين مترادفين وفي هذا الباب نجد مصطلحات (تلغراف/وبرقيّة)،(تلفون/وهاتف)،(وراديو/ومذياع)، (معلوماتية/إعلام آلي)، (حاسوب/كمبيوتر).[1]

د- **التعريب**: التّعريب نقل الكلمة الأعجمية إلى العربية بعد تكييفها من النّاحيّة الصوتيّة والصرفيّة[2] حتى تتلاءم الخصائص اللّغويّة للناطقين بالعربية، وبهذا المعنى استعمل قديما وما يزال يستعمل في زماننا في باب المصطلحات العلمية.

ورد في اللّسان [3]: "تعريب الاسم الأعجمي، أن تتفوه به العرب على مناهجها فنقول: عرّبته العرب وأعربته أيضا". وفي المزهر[4] : "المعرّب هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها. وعن تعريب الاسم الأعجمي " أن تتفوّه به العرب على مناهجها".

وعلى الرّغم من أنّ للفظ (التعريب) عدّة دلالات في الاستعمال اللّغوي الحديث والقديم، فإنّه في المصطلحيّة يعني نقل اللّفظ الأجنبي إلى اللّغة العربية دون تغيير، ويسمى اللّفظ دخيلا، أو مع تغيّرات معيّنة ينسجم مع النظامين الصّوتي والصّرفي للّغة العربية ويسمى اللّفظ في هذه الحالة معربا، ومن أمثلة الدّخيل: الأوكسجين، النّتروجين، والتلفون، ومن أمثلة المعرب الفلسفة، والبنج.[5]

---

[1]- مقدّمة في علم المصطلح، (مرجع سابق ذكره)، ص101.

[2]- إميل بديع يعقوب معجم الأ وزان الصرفية، عالم الكتب، بيروت،1996م

[3]- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1996م، ص589، من مادّة (عرب).

[4] -المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق: أحمد جاد الملي وعلي محمد البجاوي، الجزء الأول، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص268.

[5]- مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة، القاهرة، ص100.

يطلق على التعريب بنوعيه أحيانا اسم الاستعارة، وهي عمليّة عرفتها اللّغات عموما حينما يعمد النّاطقون بلغة ما إلى استعارة ألفاظ من لغة أخرى عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. وتطرأ على الألفاظ المستعارة تغيّرات صوتيّة صرفيّة لتنسجم مع بنية اللّغة المستعيرة وتندمج فيها.

والتعريب كلمة واسعة الدلالة، وبسبب اتّساعها أخدت في اللّغة معنى التبين والإيضاح والفصاحة.[1] ولارتباطها بالفصاحة والبيان استوحت مدلول التعريب ذلك المدلول الّذي نعني به "المعرّب" فالمعرّب من التعريب للاسم الأعجمي.[2]

إنّ بين التّعريب والمصطلح صلة واسعة وترابط محكما، ذلك أنّ التعريب الّذي يعني، فيما يعني أن تكون العربية أداة التفكير والتعبير في كلّ علم وفنّ، وفي كلّ منشّط ذهني وعملي، وعلى الأخص في مجال التعليم والبحث والتأليف، إنّما يحتاج إلى المصطلح أي المقابل العربي للمصطلح الأجنبي.[3]

وعندما نتصدّى للحديث عن التعريب، نجد أنفسنا مستوفين إلى تحديد معناه كي لا يكون ثمّة لبس أو غموض، ذلك أنّ التعريب من الألفاظ المشتركة متعدّدة المعاني. التّعريب مصدر عربي بالتضعيف، وفي المعجمات: عرّب فلان منطقه من اللّحن أي خلّصه، وعرّب الاسم الأعجمي: تفوّه به على منهاج العرب، وعرّب عن صاحبه: تكلّم عنه واحتجّ له، وقالوا: أعرب الأعجمي وتعرّب واستعرب: إذا فهم كلامه بالعربيّة.[4]

---

[1] – ينظر: لسان العرب مادّة (عرب).

[2] – ينظر: المصدر نفسه، مادّة (عرب).

[3]– دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، شحادة الخوري، الطبعة الأولى، دمشق، ص 171.

[4]– المرجع نفسه: ص 157.

هـ – النّحت

النّحت في اللّغة النشر والتقشير والبَرْي، يقال نحت الخشب والحجارة إذا براها، والنّحت في الاصطلاح أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر، على أن يكون تناسب في اللّفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه لكي لا يقع التباس، ويلجأ إليه أصحاب اللّغة للاختصار.

قال ابن فارس في فقه اللّغة باب النّحت: العرب نحتت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، هذا مذهبنا، "في أنّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت".

" النّحت هو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون هناك تناسب في اللّفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه".[1] مثل المنحوت البرمائي من البر والماء، و القروسطي من القرون الوسطى والزمكان من الزمان والمكان. ويختلف اللّغويون العرب حول مكانة النّحت في اللّغة العربيّة ودوره في تطوّرها وأهميّته في نموّ مصطلحاتها، فمن قائل بأنّ العربيّة عرفت النّحت منذ القديم وأفادت منه، وأنّ عددا من مفرداتها الوظيفيّة مثل(ليس) و(لكن) و (كأنّ) وغيرها ألفاظ منحوتة. وأنّه لا بدّ من استخدام النّحت خاصّة في نقل المصطلحات الأجنبيّة، الّتي تشتمل على السوابق واللّواحق (الصدور والكواسع) مثل: (لاسلكي)، و (لامائي) وغيرهما.

يتكوّن النّحت من الأبنيّة الّتي اختصرت مفرداتها، للحاجة إلى الإيجاز في الكتابة والقول أيضا.[2] ولفائدة الإيجاز والاختصار ظلّت أبنيّته الرّاسخة قوالب تستعين بها وتفيد منها كلّها. وفي العصور المختلفة نحت

[1] – أ.د رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللّغة العربيّة عمقه التراثي وبعده المعاصر، دمشق، دار الفكر، ط1، 1431هـ /2010م، ص78.

[2]– مقدّمة في علم المصطلح، مكتبة النّهضة المصرية، القاهرة، ص103.

اللّغويون ما نحتوا، فقالوا إنّ صيغة كذا هي منحوتة من كذا. والّذي ذهب إليه ابن فارس في هذا هو أنّ ضبطر من ضبط وضبر.[1] "وكذلك صملق من صهل وصلق وأيضا صلدم من صلد وصدم".[2]

[1]- ينظر: الصاحبي في فقه اللّغة، تحقيق عمر فاروق الطباع، بيروت، مكتبة المعارف،1414هـ/1993م، ص 271.

[2]- المرجع نفسه، ص 271.

الفصل الثّالث: المصطلحية والمدارس اللّسانية

تمهيد

إنّ التّحليل اللّساني للمصطلح يسمح بكشف الخاصية الأساسية الّتي يتميّز بها عن باقي عناصر معجم اللّغة العامة، لكن يصبح من المستحيل أن يحمل متن اللّغة على عاتقه دراسة هذه الوحدة المصطلحية دون الاستعانة بالجوانب المفاهيمية والتداولية الأخرى.[1]

أمّا التحليل المفهومي الّذي أشار إليه عبد الرحمن الحاج الصالح" هو من شأنه أن يوضّح أصالة المصطلح. فالكلمة العادية من المنظور اللّساني، تنطبع بشكلها الصّوتي والخطّي كذلك، فهي ذات بنية صرفية، إمّا بسيطة أو مركّبة وتصنّف نحويّا ضمن فصيلة معيّنة. وهي ذات مدلول يضطلع القسم التصنيفي الّذي ينتمي إليه شيء معيّن".[2] والمصطلح كذلك يشكّل نفس الخصائص مع الكلمة العادية من هذه الوجهة، بيد أنّه إذا ما أردنا تحليل سجّل مصطلحي ما بمقارنته بكلمات القاموس العادي فسوف نلاحظ بعض العناصر النوعية الّتي ستبين الطّابع الخاص الّذي تتميّز به المصطلحات. فهكذا مثلا نجد طرائق تكوين المصطلحات ليس لديها نفس التواتر مع مثيلتها في كلمات اللّغة العامة. ففي المصطلحات نلاحظ لدى الوحدات المركّبة من مكونات علمية وأبنية تركيبية ثابتة، تواترا في ظهورها أعلى من كلمات اللّغة العامة.

فهذا الأمر لا يتناقض مع المبدأ الّذي ينصّ على كون المصطلحات والكلمات العادية لها نفس المكوّنات الصرفية (البنيوية) ولها نفس قواعد التكوين المعجمي. هناك مظاهر اختلاف أخرى من شأنها أن تقوّي التّباين ما بين الكلمات والمصطلحات، فالكلمات ليست وحدات لغويّة فحسب، بحيث يتوقّف وصفها على دراسة نظام اللّغة، بل هي وحدات تواصل، يمكن النّظر إليها من المنظور التداولي كما أشرنا من قبل، وذلك بجعل الدّراسات تشتمل حالات الاستعمال وظروف المتحدّث الّذي يقوم به، في أوضاع تعبيرية دقيقة ومقامات تواصلية محدّدة، لذلك اختلفت المقاربات المصطلحية وتعدّدت المناهج والمدارس التي تناولت النظرية المصطلحية، وهذا ما سنقف عليه في هذا الفصل، كما سنتطرق فيه إلى قضية توحيد المصطلح العربي المقابل للمصطلح الأجنبي، وذلك بالاستئناس بالمقاربة التّوليدية وما اقترحته من حلول في هذا المجال.

---

[1] – يوسف مقران، الدّرس المصطلحي واللسانيات، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، 2010م، ص18-33.

[2]– المرجع نفسه، ص25.

المبحث الأول: المقاربات المصطلحيّة

اختلفت المقاربات المصطلحيّة باختلاف أسسها النظريّة التي استندت إليها في معالجة المصطلح، من نواحي عديدة فلسفية ولسانية واجتماعية ونصية وتواصلية. وتعود هذه المقاربات إلى مدارس مصطلحية مختلفة تناولت معالجة المصطلح من جوانب متعدّدة حسب وظائفه وطرق استخدامه في المعرفة العلمية.

1 – المقاربة العامة/ الفلسفية: تنطلق المقاربة المصطلحية العامة من دراسة المفهوم دراسة علمية دقيقة، وهي دراسة تقوم على النسق الفلسفي للمفهوم، والبحث في العلاقات المنطقية والأنطولوجية الكامنة وراء تأسيس المفهوم داخل الوجود الفكري، وكذلك تصنيفه ضمن شبكة من المفاهيم في اللغات العلمية والتقنية الخاصة. وهو ما يجعل تأسيس المفهوم قائما على الوصف الفلسفي المتعالي عن السّياق اللّساني والدّلالي الجاري في مستوى الإنجاز اللّغوي الخاص.[1]

ويجعلنا هذا الأمر نميّز بين المفهوم الدّلالي للكلمات الّذي يتجسد في التّعبير اللّغوي والمتصور الذي يؤدّي إلى نشأة المفاهيم المصطلحية. وعلى هذا الأساس يكون تحديد المعاني المصطلحية خارجا عن دائرة السّياق اللّساني والبراغماتي، بل هي مستقرة التّعريف وموحدة المفاهيم. فيقابل كل مصطلح مفهومان خاصا به في الاستعمال.

2 – المقاربة اللّسانية النّصية: تضيف المقاربة النصيّة إلى المقاربة الفلسفيّة العامّة البعد النصّي الّذي يتكوّن فيه السّياق الاستعمالي للمصطلح، أي البعد الوظائفي الّذي يصطلح به المصطلح في تكوين بنية النّص والمفهوميّة. ويتناسب المصطلح مع مفهومه داخل السّياق النّصي، وتبعا لهذا الأمر قامت هذه المقاربة على الجمع بين المعالجة المفهوميّة والمعالجة اللّسانيّة للمصطلح، فأصبحت الظواهر اللّسانية من تركيب ومعجم وصرف ودلالة ذات أهميّة في تحليل الوحدة المصطلحيّة "[2]. وتستند هذه

---

[1]– ينظر waster ,euyem, 1976, « la théorie générale de la terminologie : un domaine interdisciplinaire impliquant la linguistique, la logique, l'ontologie ; l'informatique et les sciences des objets », Essai de définition de la terminologie. Actes du colloque international de terminologie. Québec, manoir du lac delage du 5 au 8 octobre 1975, Québec, l'éditeur officiel du Québec, pp 49 – 57.

[2] – ينظر حول المقاربة النصّية الدّراسة التّاليّة: سلودزيان مونيك، 2009م، "بروز علم مصطلحات نصّي وعودة المعنى"، ضمن كتاب "المعنى في علم المصطلحات"، ترجمة ريتا عوض، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.

المقاربة إلى منطق السّياق النّصي باعتبار المصطلح مادّة لسانيّة تحمل مفهوما لا يتواجد إلاّ من خلال سيّاقات النّص الملائمة لوجوده المفهومي. فتجاوزت المقاربة النصّية المقاربة الكلاسيكيّة العامّة القائمة على دراسة العلاقة الرّابطة بين المصطلح والمتصوّر، أو المفهوم والمرجع إلى مقاربة تقوم على الأبعاد العلائقيّة المترابطة في المدوّنة النصّيّة الّتي تشكّل المرجعيّة السيّاقية والدلاليّة والمفهوميّة لدراسة محتوى المصطلح."[1]

وباتت المقاربة العامّة الّتي تبحث عن أحاديّة المفهوم لكلّ مصطلح لا تصلح إلاّ للّغة الاصطناعية، أمّا اللّغة الطبيعيّة فتناسبها المقاربة النصّيّة الّتي تبحث في المفهوم المناسب للمصطلح المناسب وفق السّياق المناسب."[2]

3-المقاربة اللّسانيّة الاجتماعية: تتأسّس هذه المقاربة على دراسة المصطلحات دراسة ميدانيّة تنطلق من المجالات المعرفيّة المتخصّصة، فتجمع مدوّناتها المصطلحيّة وتقوم بتحليلها من ناحيّة استخدامها من قبل المتخصّصين، كلّ في ميدانه بهدف تسهيل عمليّة التواصل الاجتماعي، وتقريب المفاهيم من المجالات المهنيّة المعنيّة. فلذلك تهتم الخصائص الاستعمالية للمصطلح في وضعيّة تواصليّة معيّنة تسمح بتحليل خصائص الاستعمال. وتضبط من يستعمل هذه المصطلحات لأجل تحديد مفاهيمها انطلاقا من هذه الوضعيّة التواصليّة الميدانيّة، الّتي يتحكّم فيها من يستعمل المصطلح وفق قيود علميّة مهنيّة واجتماعيّة معيّنة وسياقات تواصليّة مخصوصة."[3] ويتولى جمع معطيات التّحليل من يهتمّ بدراسة المصطلح في سياقه اللّساني الاجتماعي، أي في علاقته بمن يستعمله وفي أيّ مجال تخصّصي يتمّ واستعماله وكذلك بضبط العلاقة المهنيّة بينه وبين المجالات المهنيّة التخصّصيّة المجاورة أو القريبة منه. فينفتح المصطلح على أبعاده التواصليّة الاجتماعية بغية تسهيل المعارف ونشرها بين المتعلّمين والمهنيّين.

4-المقاربة اللفظية والمقاربة المفهومية: غير أنّه من منظور الاختصاص التقني العلميّ، فليست المصطلحية إلاّ انعكاسا لنظامها المفهومي الخاص، مما يجعل صناعة المعاجم أوّل من يتعرّض لانقلابات هذه الحقيقة بعد تصفية منهج المصطلحيات باعتبار المعارف على الرغم من أنّ هذه المقاربة المسماة

[1] -Lethuillier, jacques,1991, « Combinatoire, terminologies et textes », in Meta, journal des traducteurs.Vol.36,n°1,pp92-100.
[2] -Kocourek,Rostislav,1991, « textes et termes » in Meta ,journal des traducteurs.v136,n°1,pp71-76.
[3]- د.خليفة الميساوي، المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 1434هـ/2013م، ص50.

onomasiologie: (الانطلاقة من المفاهيم نحو التّسميات) لا تتنكّر لما يبدو أنّه واقف على طرفي نقيض منها:sémasiologie المقاربة اللّفظية. وقد ترجم الديداوي هذين المصطلحين بالانتقال من المعنى إل المبنى "[1] (الأول) والانتقال من المبنى إلى المعنى"[2]، وكذلك ترجمة عبد الرحمن الحاج صالح (وآخرون) بـِ: علم المعاني اللّفظي(الثاني) ممّا يحدث صعوبة لفهم المدلول دون المرور بتواجد المصطلح كبنية ممثلة لذلك المفهوم المدلول به عليه. لأنّه يحي في اللغة العربية بأنّه مجرّد جملة دالة على المعنى المحصول عن طريقها. ينقل م.س. ياقوت، في صدد بسطه ما نصّ عليه فيشر (ت1949م) من وجوب أن تعرض الكلمة في المعجم العربي على سبع وجهات النظر، يتولى هذا الأخير: " الناحية التّعبيرية sémasiological وهدفها تحقيق معنى الكلمة أو معانيها، وفي حالة وجود معان كثيرة ترتّب هذه المعاني على حسب علاقتها التاريخية والعقلية، كما يجب تقديم المعنى العام على المعنى الخاص، والمعنى الحقيقي على المعنى المجازي، ويمكن الاستعانة هنا بعلم المجاز، والاشتقاق والترادف."[3]

للمقاربة المفهومية أهميّة بالغة إذ حَصرُ الدراسة في ضبط العلاقات الدلالية القائمة بين الدلائل دون الالتفات إلى المرجع (المحال إليه)، يرمي بالمفهوم تسبيّا في سواد المجهول، بل يعتّم النظر بفضل العلاقة اللغوية السببية الّتي سترى أنّها طغت على المصطلحات.

هذا ما يسجلّه عبد السلام المسدي :" على أنّ اللغة لا تتكامل خصائصها الوظيفية إلّا إذا اتّسمت بالاطّراد، ومعنى الاطّراد أن تتلازم العلامات بمراجعها تلازما هو من باب الاصطلاح لا من باب الضرورة، بحيث إذا طرأ على دلالة الألفاظ انفكّت روابط التلازم الأوّل لتحلّ محلّها روابط تلازم جديد، ومعلوم أنّ العقل لا يتخلى عن أيّ اقتران مطرد لديه اطّراد الضرورة سواء أكانت ضرورة طبيعيّة منطقيّة، فلا يسلّم العقل لك مهما ألححت عليه- بأنّ النّار لا تحرق أو بأنّ الضّدين يجتمعان. "[4]

---

[1] – ينظر : محمد الديداوي، الترجمة والتواصل: دراسة تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح، ط1، المركز الثقافي، الدار البيضاء، 2000م، ص48.

[2]– ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح (وآخرون)، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، المنظمة العربية، تونس، 1989م، ص 129.

[3]– محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000م، ص115.

[4]– عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللّسانيات، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس،(دت)،ص 176.

وفي الشّكل[1] بيان مواقع المقاربة المفهومية بالنّسبة للمقاربة اللّفظية:

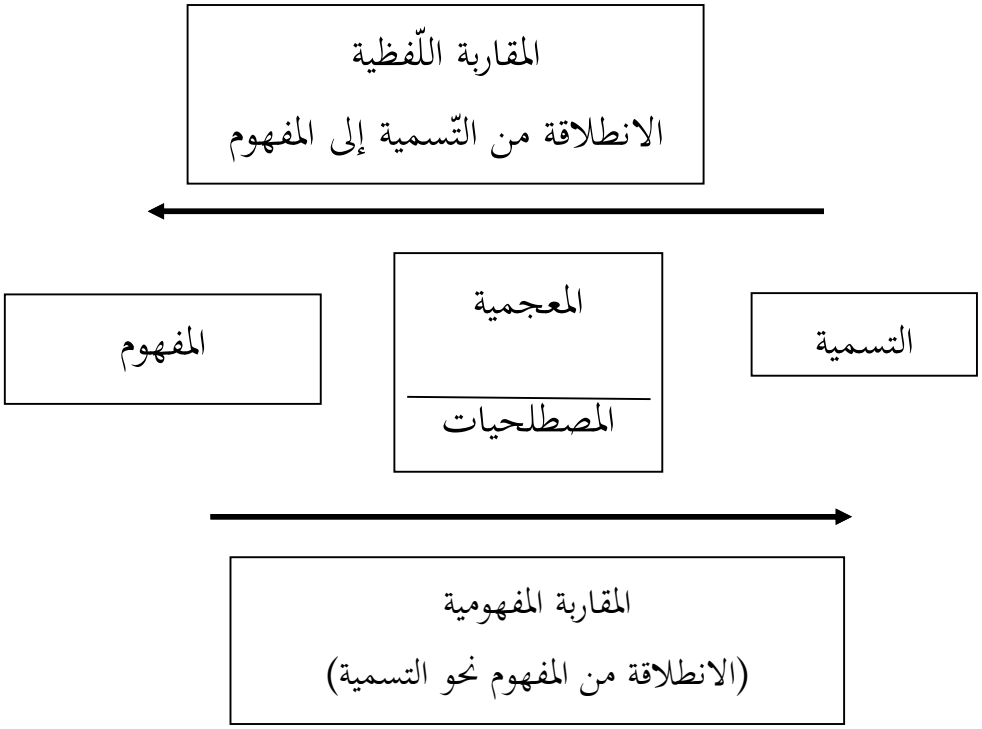

المبحث الثاني: المدارس المصطلحيّة

نشأت المصطلحيّة في مفهومها الحديث في أوربا في النّمسا وألمانيا، وتشيكوسلوفاكيا ثمّ انتشرت شرقا في الاتحاد السوفياتي وغربا في فرنسا وكندا، ثمّ انتقلت إلى شمال إفريقيا وبقيّة البلدان العربيّة وبقيّة بلدان العالم. وقد قسّم الباحثون المدارس المصطلحيّة تقسيما جغرافيّا أو تقسيما وظائفيّا، وفيما يلي أهمّ المدارس المصطلحيّة:

1- **المدرسة النّمساوية:** قامت هذه المدرسة على أعمال إقوين فيستر الّذي أنجز أطروحة دكتوراه سنة 1931م، بعنوان "التقييس الدوّلي للّغة التقنيّة" أسّس فيها المبادئ العامّة للنّظريّة المصطلحيّة الحديثة، فاعتبر النّظام المفهومي أمرا أساسيا في الدّراسة المصطلحية الموجّهة نحو التّقييس الّذي أصبح حاجة ملحّة لضبط المصطلحات التقنيّة الجديدة، الّتي انتشرت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقد طبّق فيستر مبادئ على علم التّسميّة بهدف تطوير النّظريّة المصطلحيّة "فكان أوّل من

[1]- وهو صورة مكيّفة لشكل ورد في: M –T :cabré. Op.cit.p80.

وضع نظريّة حاولت الاستفادة من معطيات علم المنطق ونظريّة المعرفة لحلّ مشاكل التّواصل بين أهل الاختصاص."[1]

وكان الهدف الرّئيسي لعمل فيستر في هذا الحقل وضع تصنيف لترتيب التصوّرات على مسارها ،وقد انطلق فيستر في نظريّته من المفاهيم لوضع المصطلحات، فاعتمد على المنطق والأنطولوجيا وعلم التوثيق، والمعلوماتيّة للبحث في العلاقة الرّابطة بين المفهوم والمصطلح، فجعل لكلّ مفهوم مصطلح واحد يقابله في الاستعمال.

2- **المدرسة التشيكوسلوفاكية أو مدرسة براغ:** نشأت مدرسة براغ المصطلحيّة مع بداية الثلاثينات من القرن العشرين، متأثرة بالمدرسة اللّسانيّة الوظائفيّة، وكان من أشهر أعلامها "دروز"، فاعتنت بالبعد البنيوي والوظائفي في اللّغة المختصّة الّتي هي مهاد علم المصطلح، فدرست المصطلحات من هذه النّواحي معتبرة أنّ المصطلح له دور وظيفي في اللّغة المهنيّة، وخاصّة في الوضعيات المتعدّدة الألسن الّتي تحتاج إلى التوحيد المصطلحي وتقييسه، قصد التّواصل بين الأكاديميات العلميّة التشيكيّة وحرصا على الاستمرار بينها وتطويرها.[2]

3- **المدرسة السوفيتيّة أو مدرسة موسكو:** نشأت هذه المدرسة في بداية الثلاثينات من القرن العشرين وكان من أبرز أعلامها: كابلجين، ولوط وكندلكي، الّذين تأثّروا بأعمال فيستر في توحيد المصطلح وتقييسه، خاصّة في وضعيّة الاتّحاد السوفييتي المتعدّد الألسن، فاعتنت بشكل التوليد المصطلحي والتّوحيد، وهذا ما جعلها تربط بين المنهجين اللّساني والمصطلحي في أعمالها ذات التوجّه التطبيقي أكثر منه تنظيرا.

4- **المدرسة الكندية:** نشأت المدرسة الكنديّة في بداية النّصف الثامن من القرن 20م، وقد استفادت هذه المدرسة من نظريّات المدارس السابقة لها. ومن أبرز أعلامها: روندو دبولنحي وكان توجّهها العام نحو التّرجمة، خاصّة ترجمة المصطلحات بين الإنجليزيّة والفرنسية، وهما لغتا البلد الرسميتين قصد تسهيل التواصل العلمي بين الأكاديميين والباحثين باللّغتين."[3] فكان منهجها يعتمد على الدّراسة

---

[1]- المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، د خليفة الميساوي، دار الأمان، الرّباط، ط1،2013م، ص 45.

[2] - المرجع نفسه، ص45.

[3] - المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، (مرجع سابق)، ص46.

المصطلحيّة اللّسانيّة الّتي تبحث في قضايا المفهوم وعلاقته بالتسميّة والتّمييز بينه وبين اللّغة الخاصّة والعامّة. وهو ما جعلها تضفي طابعا اجتماعيّا على الدّراسة المصطلحيّة، فنظرت إلى المصطلح في أبعاده اللّسانيّة والتواصليّة.

5 – المدرسة الفرنسية: نشأت المدرسة الفرنسية في السّبعينات من القرن العشرين، وكان من أبرز مؤسّسيها: فلبار وراي، ودوبوف ودويسي. وقد اهتمّ هؤلاء في أعمالهم بالاشتقاق المصطلحي وكيفيّة توليده وتعريفه وقيّاسه، معتمدين في ذلك على مفهوم الحقل الدلالي قصد البحث في كيفيّة التصنيف المصطلحي وفق هذه الحقول، وضبط التّعريف المناسب لكلّ مصطلح داخل نسقه المعرفي الخاص.[1]

6 – المدرسة البريطانية: نشأت هذه المدرسة كغيرها من المدارس الأوروبية في النصف الثّاني من القرن العشرين. ومن أبرز أعلامها: ساجر ونهجت في بحوثها نهج النّظرية والتطبيق، فركّزت أعمالها على قضايا التّفريق بين المصطلح والكلمة والتّمييز بين اللّغة الخاصة واللّغة العامة. واتّجهت نحو تكوين البنوك المصطلحية ووضع قواعد تعليمية المصطلحية والبحث في كيفية تشكّل بنية المصطلح.

7 – المدرسة البلجيكية: نشأت هذه المدرسة في النصف الثاني من القرن العشرين كغيرها من المدارس وتميّزت عنها بالنّظرة الشّمولية، فجمعت بين المصطلحية والتّرجمة العامة والتّرجمة الفورية ووسّعت دائرة أعمالها المصطلحية. فاهتمّت بجميع مجالات المعرفة العلمية والإنسانية، فعالجت قضايا المصطلح من زوايا بحثية متعدّدة، وخاصّة قضايا التّرجمة الثنائية للّغة أو متعدّدة اللّغات معتمدة في ذلك على العلوم الإعلامية ومستفيدة منها في المعالجة الآلية لقضايا المصطلحية ودورها في تطوير اللّغات وتسهيل التّواصل بينها.[2]

المبحث الثالث: مناهج الدّراسات المصطلحية

بدأ المنهج الجغرافي يظهر على يد اللّغويين التاريخيين لأغراض تاريخية في معظمها، إلاّ أنّ هذا المنهج "وضع الحجر الأساس لنموذج الدّراسة الوصفية العملية في مجال البحث اللّغوي."[3] وميزت الوصفية بين

---

[1]- المرجع نفسه، ص46.

[2]- المرجع نفسه، ص47.

[3] – باي، ماريو، أسس علم اللغة، تر: د/أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1983م، ص 131.

الاتجاه التاريخي المهتم بدراسة تطوّر اللّغة على مرّ العصور، وبين المنهج الوصفي الداعي إلى عرض الاستعمال اللغوي الحيّ والفعلي الحقيقي، لدى مجموعة معيّنة في زمان ومكان محدّدين.

ظهر عند دي سوسير مؤسّس الوصفية والبنيوية **مفهوم الإشارة** أو عنصر التنظيم اللغوي المتكوّن من دال ومدلول، إذ تستمدّ الإشارة قيمتها الدلالية من التنظيم الّذي يجمع بينها. ويركز دي سوسير في هذا المجال على أنّ الإشارة طبيعتها اصطلاحيّة وخطّية. وأنّ العلاقة بين الدّال والمدلول علاقة اعتباطية، لكنها ليست عشوائية".[1]

وتجلّت الوصفية على الصعيد العملي بالاهتمام باللّغات الحيّة المنطوقة على عكس المنهج التاريخي، كما أبرزت الوصفية قانون الاختزال الّذي يقوم على اختصارات رمزية.

واهتم المنهج البنيوي structurel بدراسة بنية اللّغة، وبتصنيف عناصرها واستقراء العلاقات القائمة فيما بينها، ويلاحظ أنّه قد أهمل المعنى والدلالة والمعجم في الدّراسات البنيوية، أي الجوانب الّتي لها علاقة بالمصطلح، إذ كان اهتمام البنيوية الكبير "بالصّوتيات الوظيفية "phonologie " أكثر من الجوانب اللسانية الأخرى. أمّا المدرسة البنيوية البلومفيلدية الأمريكية فكانت تنظر إلى أنّه ملحق بالنحو والصوتيات، وأنّه قائمة من الاستثناءات الأساسية ".[2]

وهناك المنهج الوظيفي fonctionnalisme الّذي يرى أنّ الوظيفة تقوم على أساس الصيّغ، ولا تقتصر على الاهتمام بالعلائق الّتي تبنى بين العناصر الألسنية فحسب بل تعدّاها إلى بيان وظيفتها في عمليّة التواصل، فدراسة اللغة تقوم على أساس وظائف العناصر اللّغوية"[3]، فحدّدت منهجها انطلاقا من تحديد اللغة بعدّها نظاما وظيفيّا يرمي إلى تمكين الإنسان من التواصل والتعبير، فكلّ ما يضطلع بدور في التواصل ينتمي إلى اللغة، وكلّ ما ليس له دور، فهو خارج عنها. أي العناصر اللّغوية الّتي تحمل شحنة إعلامية هي وحدها لها وظيفة ومن أهمّ ها المصطلحات"[4].

---

[1]– ينظر: دي سوسير، فرديناند، محاضرات في الألسنية العامة، تر: يوسف غازي ومجيد النصر، دار نعمان، لبنان،1984م،ص87–88.

[2]– القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعجم، جامعة الرياض، 1975م، ص5.

[3] – ينظر : الخولي، معجم علم اللّغة النظري، مكتبة لبنان، 1982، ص100.

[4] – المهيري، عبد القادر، أهم المدارس اللسانية في اللسانيات الوظيفية"، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس،1990م، ص40.

المبحث الرابع: المصطلح والتّيارات اللّسانية الكُبرى

إنّ أبسط تحليل مقارن للتّيارات اللّسانية الكبرى العامة منها والنّظرية الّتي قامت خلال القرن 20م سيسمح لنا باستنتاج تنوّع ذو أهميّة في تصوّر كلّ منها للّغة موضوع الدّراسة ومناهج تحليلها وتركيبها، ونظرتها لقضية المصطلح كحالة خاصة من الوحدات المعجمية.

1- حسب النظرية البنيوية والوظيفية

إنّ اللّسانيات في ضوء هذا الاتّجاه تهدف إلى وصف اللّغات الطّبيعية، ممّا يؤدّي بطريقة غير مباشرة إلى استخلاص بعض المظاهر السلوكية اللّسانية، وإنجاز تصنيفات للّغات الخاصّة، فزاوية هذا الاتجاه تصنيفيّ بحث.

بيد أنّه لا ينبغي تقديم اللّغة ومستوياتها التّحليلية على أنّها مجرّد بنية صورية ودلالية بحتة، فإذا ما نأمل تفسيرها بشكل واسع وتوظيف خصائصها في توليد وتحديد المصطلحات، يجدر بنا تحليلها أيضا من منظور توجّهها الاجتماعي، وهذا ما أشارت إليه د/ خولة طالب الإبراهيمي بقولها: "وقد أدّى صروف الاهتمام عن الكلام وتأدية اللّسان الفعلية إلى تجاهل التحوّلات الخارجية عن النّظام، وإلى أبعاد كلّ هذه الظواهر بل نفيها وكأنّها غير موجودة، ولا تقع وإن أشير إليها فللتّمثيل فقط"[1].

ثمّ إنّه في آخر المطاف ليس وصف النّظام سوى وصفا للعملية التبليغية، والمصطلح باعتباره وحدة لغوية يسهم بدقّته ووضوحه ونظاميّته في تنظيم التواصل، فيصبح بذلك التصريح بأنّه يتحكّم فيه نظام تابع معيّن قابل للوصف وفي حدود النّظرية البنيوية.

واعتمدت **البنيوية** على الوحدات الشكلية في تقسيم الكلام، بالانتقال من المرّكب إلى البسيط، أي من الجملة إلى الكلمات، ومن الكلمة إلى المورفيمات (أي الوحدات الصـــرفية)، والتي يمكن أن تردّ إلى وحدات أصغر منها هي الفونيمات (الأصوات)، وأصبح يعرّف المورفيم عندهم، بأنه أصغر وحدة لغوية تحمل معنى أو وظيفة نحوية. وأصـــبح المورفيم عند البنيوية ألفاظاً تدّل على المعاني الرابطة بين الماهيات، والمورفيم الواحد يسمى وحدة صرفية ومثاله سين الاستقبال في العربية، وألف الفاعل،

[1] – خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000م، ص 195.

أي السّـوابق واللّواحق والأحشـاء، فالمورفيمات عند البنيوية هي الوحدات الصـرفية الصـغرى[1]. وراح البنيويون يفرّقون بين الإلصـــاق والتركيب، فلاحظوا أن العربية تســـتخدم في توليد مصـــطلحاتها إلى جانب التحوّل الداخلي عملية الإلصـــاق التي تختلف عن عملية التركيب، بأن التركيب يقوم على أساس الجمع بين عناصر مستقلة، لها دلالة أما الإلصاق فهو جمع بين عنصرين لهما دلالة، وعناصر أخرى لا دلالة مسـتقلة لها، بل هي مجرّد أحرف تظهر معانيها على غيرها، وهي في الواقع أقلّ شـأنًا من حروف المعاني التي تؤدّي وظيفتها في التّركيب مع احتفاظها باستقلالها الشكلي.[2]

واعتمادًا على هذه الدراسـات الوصـفية التي تـــرّكزت على الشّـكل والبنية، ظهرت المدرسـة **الوظيفية** التي اهتمّت بالمعنى الوظيفي للّغة، فالتّحليل النّحوي عند الوظيفيين يكون شكلياً أو صورياً، لأنّ هدفه هو الصّور اللّفظية وتصنيفها على أسسٍ معينة ثم تصنيف العلاقات الناشئة بين الكلمات داخل الجملة، ومن هنا يُســـتبعد المعنى من التحليل النحوي، فالوحدات النحوية من مورفيمات وكلمات هي الوحدات الحاملة للمعنى. وعمومًا يعدّ الوظيفيون الكلمات، والمصـــطلحات على الخصـــوص، وهي تلك العناصـــر التي تحمل شـــيئاً من الإعلام هي وحدها تمييزية، فمثلاً جملة "خذ الكتاب" تتألّف من ثلاث وحدات: خذ، ال (التّعريف)، كتاب.[3]

لا تتجلى المصطلحات –كغيرها من الكلمات–أثناء التواصل كوحدات منعزلة إذ تظهر منتظمة مع وحدات أخرى من اللغة العامة، وقد تأتي إلى جانبها وحدات أخرى تابعة لمجال متخصّص قد يماثل ميدانها أو يخالفه. فهذه الوحدات مجتمعة بهذا الشّكل المبسّط تشكّل خطابا متخصصا discours spécialisé مادّته اللغة.

وتعلّمنا اللسانيات الوظيفية أنّه لا يميّز في السياق الذي تتواجد فيه تلك الوحدات إلاّ العناصر التي تحمل معلومات معينة (وظيفية) ويكون المرسِل الاختصاصي قد استعملها بقصد معيّن، وهي ذات فحوى أملى عليه التّوجه إليها دون غيرها.

1 – ينظر: طليمات ، غازي. في علم اللغة، ص 164، وما يليها.

2 – ينظر: غنيم، كارم السيد، اللّغة العربية والصّحوة العلمية الحديثة، مكتبة لبنان، 1990، ص51.

3 – مارتينيه، مبادئ اللّسانيات العامة، تر: أحمد الحمو، المطبعة الجديدة، دمشق، 1985 ، ص38.

المصطلحات كغيرها من الكلمات في حاجة إلى سياقات تتحدّد وتظهر من خلال الدلالات التي من شأنها أن تحقّقها، وفق معايير مشتركة بين المرسل والمرسل إليه حتى تتضح دلالة المصطلح بينهما.
وأثناء التواصل تتجلى كوحدات تظهر مركّبة من وحدات أخرى من اللّغة العامة، وقد تأتي إلى جانبها وحدات أخرى تابعة لحقل اختصاص مماثل لميدانها أو مختلفا عنه.[1]

2-حسب النظرية التوليدية

أمّا بالنّسبة للاتجاه التّوليدي فإنّ اللّسانيات تنهض بمهمّة وصف الملكة اللغوية الخاصة بفرد معيّن لا تلك المتعلّقة باللغات في حدّ ذاتها، وما يتجلى فيها من المظاهر السلوكيّة اللّسانية. فلا يكفي عند التوليديين وصف اللّغات فحسب، بل تمتدّ نظراتهم إلى محاولة تفسير أسباب وضع اللغة وكيفية معالجتها في الدماغ البشري.

إنّ أهمّ ما عمدت إليه هذه النّظرية، هي الفكرة القديمة الّتي تسلّم بوجود ما أشار إليه حنفي بن عيسى بمستوى المعاني الكلّية"[2]، والمشكّلة للبنى العميقة، فهذه البنى التي تشترك فيها البشرية الموظّفة لفكرها تمثّل العلاقات الثّابتة التي تفرزها المقاربة القدراتية التي يختص بها الإنسان.

ويحدث الاختلاف من لغة إلى أخرى على مستوى البنى السطحية والجميع يمكن تفسيره على غرار صاحب هذه العبارة بواسطة مصطلحية هيلمسلف: "مستوى التعبير ومستوى المضمون أو ثنائية دي سوسير (اللغة والكلام) التي يرجع إليه فضل السبق إليها".[3]

وقد رفضت **النّظرية التوليدية والتحويلية** تلك الدراسات الشّكلية التي كانت سائدة في النّظريات السابقة (البنيوية-الوظيفية)، فحاولت إدخال الدلالة كجزء نسقي في التحليل، وأعادت النظر في تنظيم المكوّنات المختلفة للنحو، في النموذج الجديد الذي بلوره تشومسكي (1965)، إذ بدأ المعجم يأخذ مكانته المناسبة في بناء النحو، وأصبح تأويل الجملة الدلالي عند تشومسكي يتوقف على وحداتها المعجمية —العامة منها والخاصة-، وعلى بناء الوظائف والعلاقات النحوية الممثّلة في

[1] يوسف مقران، الدرس المصطلحي واللّسانيات، مرجع سابق، ص25.

[2] حنفي بن عيسى، محاضرات في علم النفس اللغوي، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر،1980، ص42.

[3] ينظر: محمد الحناش، البنيوية في اللسانيات، الحلقة الأولى، ط1، دار الرشاد الحديثة، 1980م، ص402.

البنى التّحتية التي تظهر فيها[1]. والفكرة الأساسية أنّ النحو يجب أن يكون مجموعة محدّدة من القواعد توّلد عدداً غير محدود من الجمل التي تسير وفق القواعد، ويتكوّن النحو من تحليل الجمل إلى الوظائف التركيبية لكلماتها وعبارتها، وتصنيف الكلمات بعدها حسب أجزاء الكلام.[2]

وتتألّف هذه النّظرية من ثلاثة عناصر: المكوّن الفونولوجي، والمكوّن التّركيبي، والمكوّن الدلالي. فالمكوّن الفونولوجي يصف أصواتها، والمكوّن التّركيبي يصف البنية العميقة للجمل، ويعدّد عناصرها المؤلفة، ويفسِّر المكوّن الدلالي معاني هذه البنى[3]. ويلاحظ في هذه النظرية، أنّه منذ إدماج المعجم في النحو، لم يعد الموقف التّحويلي ضرورياً للربط بين الوحدات المعجمية عامة والمصطلحية خاصة، ذلك أنّ الموقف المعجمي أتاح التعبير عن الاطّرادات المعينة في المعجم. وهكذا يمكن أن تقام علاقة بين الفعل والاسم المشتق الموافق له بوساطة قاعدة تربط بين المدخلين في المعجم من دون اللّجوء إلى تحويلات، عن طريق استخدام " قواعد الحشو –redundancy rules"[4]، فهذه القواعد تضمن الاطرادات الدلالية والصرفية، وتمكّن من استخلاص المعلومات التي تتكّرر في وحدات المعجم، والتي يمكن أن يكون لها وضع خاص في المعجم، والتي يمكن أن تكون إذن مصطلحات.

وقد رأت التوليدية أنّ الأنساق الصّرفية تختلف من لغة إلى أخرى، وأهمّ ما يمتاز به صرف العربية أنه صرف غير سَلسَلي non concatenative أي أنّه لا يركِّب بين سلسلة لفظية وسلسلة أخرى بضمها خطياً، كما هو الشأن في الإنكليزية أو الفرنسية. ففي هاتين اللغتين تؤلف بين جذر ولاحقة أو سابقة للحصول على مفردة جديدة، من دون تغيير يذكر في البنية الداخلية أو للصيغة أصل الاشتقاق. أما العربية، فالاشتقاق فيها داخلي في كثير من الأحيان، وغالباً ما يحدث تغير في صيغة الجذر أو أصل الاشتقاق للحصول على صيغ مصطلحية جديدة.[5]

وهناك مبدأ آخر تقوم عليه النظرية التوليدية التحويلية في نظريتها للوحدات المعجمية، هو الاطراد في علاقات مواد المدخل الواحد، إذ يلاحظ أنّ ثمة مواد تكون معانيها ودلالاتها متقاربة، وقد

---

1 – الفهري، اللّسانيات واللغة العربية، ص267، وما يليها.

2 – طليمات، غازي. في علم اللغة، ص 193-194.

3 – زكريا، ميشال، الألسنية، ص212.

4 – ينظر : الفهري، اللّسانيات واللّغة العربية، ص71.

5 – الفهري، عبد القادر الفاسي، اللّسانيات واللّغة العربية، ص399.

تكون مشـــتركة بين عدد من العلوم، من ذلك، فعل (ركب) الذي انتقل من ركوب الجمل إلى ركوب أي شيء، وركّب الشيء أي وضع بعضه على بعض. و(المركَّب) في علم الكيمياء، هو اتحاد الجسم المتماثل ذي التركيب الثابت الخواص الناتج من عنصـرين أو أكثر اتحاداً كيماوياً. وفي المنطق، ما يدل جزؤه على جزء معناه، مثل رامي الحجارة، والمركَّبات السـلسـلية في علم الكيمياء، مركّبات من ذرات كالكربون يتصل بعضها ببعض كالسلسلة، إلى جانب معان ذهنية مشتقة من هذه المادة ومترابطة مع المعنى العام (أي باعتماد الشّكل).

غير أنّ الملاحظ في مواد أخرى عدم وجود ترابط بين مواد المدخل الواحد، من مثل، مادة (الرَّفد) التي تحمل دلالات متباعدة في معانيها، فمن معانيها، النَّصـيب. والقَدَح الضَّـخم. والمِحْلَب. وأُريق رَفْد فلان: إذا قُتل ومات[1]. إذ لا يلمح أي اشـــتراك في دلالات هذه المواد، وهناك العديد من مثل هذه الأمثلة في المعجمات. ومن ذلك أيضـــاً عدم اطّراد المبنى الواحد للدلالة على المعنى الواحد، من مثل تعدّد صـيغ المكان، كما في (نفق)، فمن دلالات هذه المادة، نفد، أنفق، افتقر، روّج، فكلها معان تدل على النفاد والفناء. ومن اشـــتقاقاتها (نافِقَاء) إحدى جِحَرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها، وهو أصـــل النفاق. و(النفق) سـرب في الأرض أو الجبل له مدخل ومخرج. فليس ثمة رابط واضـح في هذه الدلالات لإطلاقها على مصـطلح النفق، فلابد من رابط واضـح يجمعها مع الدلالات العامة أو مع الدلالات الأكثر تداولاً، سـواء أكان الرابط شـكلياً أم وظيفياً أم حركياً وغيرها. إذ أنّ مثل هذه الاقتباسـات المغمورة الناتجة عن تغيرات دلالية غير مدروسـة من أبرز أسـباب تعدد المصـطلحات، فلا بد من تخصيص الحقول والأبنية وفق هندسـات لغوية ومعرفية منظمة ومحدّدة، حتى لا ينتهي الأمر إلى اضطراب وتعدّد وتشتّت في المصطلحات.

ويســـهم الاقتراض من لغات أخرى في عدم الاطّراد في دلالات المادة الواحدة، بالإضـــافة إلى تعدّد اللّغات المؤثرة والمرسـلة الذي ينمي هذا الإشـكال، فيلاحظ في اللّغة العربية مصـطلحات عديدة ترجمت ترجمة حرفية عن اللغات الأجنبية المؤثرة، وهذه المصطلحات تنسب إلى وظيفتها أو شكلها أو غيرها، ولم يراع فيها مناسبتها لسائر مواد المدخل في اللغة العربية، ولا تربطها علاقة مع جذرها أو بقية اشـتقاقاتها، من مثل: مصـطلح "الحاسـب " الذي يسـتخدم في المشـرق العربي؛ فهو ترجمة حرفية

[1] – ينظر: في هذه المواد في المعجم الوسيط

للمصطلح الإنكليزي "computer" في حين يستخدم في المغرب العربي مصطلح " الرتّابة " الذي هو ترجمة حرفية لمقابله الفرنسي" ordinateur".

فالمشكلات الدلالية التوليدية تحتاج إلى إعادة المعلومات التصورية والانتقائية والمحورية نفسها لكلّ صورة من الصّور التي ذكرناها، من خلال التّرابط بين المداخل، لتفادي التكرار المفرط وتنظيم عملية وضع المصطلحات وتداولها.

المبحث الخامس: توحيد المصطلح العربي في ظلّ النظّرية التّحويلية

أمام مشكلات تعدّد المصطلحات واضطراب دلالاتها وتداخلها، لا بد من تنظيم دلالات مواد مداخل المعجم العربي على المستوى الداخلي، من مختلف اضطراباتها المعرفية والسياقية والتوليدية وفي المفاهيم، قبل تنظيم الدلالات على المستوى الخارجي، عند التقابل بين العربية واللّغات الأجنبية. وسنعرض في هذا المبحث بعض الاقتراحات لحلّ بعض هذه المشكلات في ظلّ النظّرية التّحويلية، محاولين الحدّ من اضطرابات تعدّد المصطلحات العربية، ولتنظيم دلالات المواد، على المستويين الداخلي والخارجي.

1- من أجل توحيد المصطلحات ثمة حلول **وصفية** من خلال مراعاة نسبة شيوع عنصر المصطلح، ومعنى هذا أنّه عند وجود مقابلات متعدّدة على سبيل التّرادف ينبغي اختيار أكثرها شيوعاً ليكون المقابل المعياري موحدًا[1] بالاعتماد على التّواتر وكثرة الاستعمال، ووضع إحالات في حالات التّرادف والتعدّد، فتشتغل هذه المقاييس في ضوء استقراء النّصوص وأعمال المجامع، والمعاهد اللّغوية، وأعمال المترجمين[2].

والمشكلة التي يواجهها هذا المنهج، وفق أي أسس يمكن تحديد معيار الشيوع؟

ثمة من دعا إلى إجراء دراسة وصفية ميدانية للمصطلحات المتعدّدة المترادفة على مستوى الاستخدام في الوطن العربي، وتطبيق مبادئ التّقييس وشروط المفضل عليها، بالإضافة إلى تسجيل نسبة شيوع كل منها (أي عدد المستخدمين له تقريباً)، وسنة بدء استخدامه ثم الموازنة بين هذه المصطلحات المترادفة المتعدّدة على أساس المعلومات المتوافرة، لاختيار المصطلح المفضّل على أسس علمية ولغوية

[1] – ينظر: حجازي، محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص90.

[2] – ينظر: أبو العزم، عبد الغني، المصطلح والمعجم والتطبيقات الحاسوبية، ص 4-5.

واجتماعية دقيقة، ثم توثيقه، للتوصية باستخدامه ونشره والاقتصار عليه، أي بعد القيام بدراسة المشكلة دراسة وصفية أولاً، ثم تطبيق مبادئ التقييس عليها، واختيار المفضل واستبعاد المستهجن، وهي عملية معيارية فرضية[1].

غير أنّ هذه الإجراءات تستغرق وقتاً طويلاً لا تتناسب وسرعة حركة تطوّر العلوم وشيوع مصطلحاتها. ومن صعوبات تطبيق هذا الاقتراح أيضاً إجراء المسح لاختيار المصطلح الأنسب والأكثر شيوعاً عند المستخدمين، إذ إن هؤلاء المستخدمين يتفاوتون في مستوياتهم العلمية والاجتماعية والثقافية. وثمة من دعا إلى ضرورة إجراء دراسة ميدانية، وجمع استبيانات في المصطلحات المترادفة المتعدّدة على مستويين: مستوى الاستخدام العلمي الخاص بين المتخصّصين والعلماء، وفي البحوث والمؤلفات والترجمات، ومستوى الاستخدام الشّعبي العامي العام في الوطن العربي، ثم محاولة معرفة نسبة شيوع كلّ منها على حدة. وبعد هذه الخطوة تجرى دراسة تأثيلية وصوتية وصرفية ودلالية على هذه المصطلحات جميعها بمستوييها، لبيان الفروق اللغوية بينها، وتطبيق معايير التقييس العلمية والمنطقية واللغوية الدقيقة عليها، لمعرفة الأفضل موضوعيًا والتّوصية باستخدامه بكل حزم، وتصديق ومتابعة بعد توثيقه، مع جواز إبقاء مصطلح مرادف واحد مقبول، وتنحية الباقي[2].

ثمة مشكلة أخرى تتعلّق بهذه الحلول الوصفية تخصّ عملية نقل المصطلحات بين اللّغات، ففي حال تبني المنهج الوصفي من خلال اعتماد أكثر اللغات شيوعاً، فإنّ مبدأ الشيوع يختلف من منطقة إلى أخرى، ففي دول المغرب العربي مثلاً تشيع الفرنسية، في حين تشيع الإنجليزية في دول المشرق العربي، وقد يختلف اسم المادة الواحدة في لغتين مختلفتين في لغات أوروبا، من ذلك، Nitrogen في الإنجليزية يقابلها Azote في الفرنسية، فأي لغة ستعتمد عند ترجمة المصطلح الأجنبي ووضع مقابل يناظره؟

وفي هذا المجال قرّرت الإدارة العامة للمكتب الدائم لتنسيق التعريب بالرباط لهؤلاء المعرّبين بألا يلتزموا طريقة الترجمة الحرفية "ضربة لازب"، وأن يراعوا العقلية العربية والذّوق العربي والأسلوب العربي في صياغة المقابل للمصطلحات التي تختلف تسميتها بين اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية اختلافًا تذهب أحياناً من النقيض إلى النقيض في الاسم اللّفظي للمصطلح مع اتفاق اللّغتين على المدلول العلمي.

[1] – ينظر: الحمد، علي توفيق، في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده)، مجلة "التعريب"، العدد العشرون، ص50.

[2] – ينظر: الحمد، علي توفيق، المرجع السابق، ص51-52.

ومع الاقتراحات السّابقة، ماتزال مشكلة تراكم المترادفات والمتعّددات اللّغوية بين العلوم المختلفة واللّغات قائمة، لصعوبة تطبيقها نظراً لحاجتها إلى كوادر مؤهلة، وجهود كبيرة، وتكاليف باهظة، ووقت طويل. واستطاعت التّقانات الحاسوبية تقليص حجم مشكلة تعدّد المصطلحات من خلال التحقيقات الإحصائية، للوقوف على: المصطلحات المشتركة بين العلوم، والمصطلحات العامة والخاصة بكل علم، واللّجوء إلى كل الأعمال المؤسساتية والفردية، وتوسيع شبكة المعلومات والمعطيات، لتشكّل هذه الخطوة اللبنة الأولى لإنجاز معجم عربي عام يضمّ مجمل المصطلحات القديمة والحديثة، بجانب مداخل المفردات اللّغوية على قاعدة المعطيات الأساسية في ضوء المؤلفات العلمية والأدبية التي خُزّنت، وفق برامج مهيّأة لهذا الغرض، وفي أفق الأهداف المرغوب تحقيقها، ويعدّ هذا التخزين القائم على برامج معلوماتية منهجية وسيلة من وسائل الحصر والضبط والسرعة في الإنجاز، والتمكّن من كميّة المعلومات الخاصة بكلّ مصطلح ونسقه وتاريخه وتطوره. فمن خلال استرجاع أي مصطلح يمكن الوقوف على صحتّه ودقته وتواتر استعماله في مجاله العلمي، وتعدّد استعماله في مجالات علمية مختلفة، وسياقه اللّغوي والعلمي وبداية شيوعه، وترتيبه بحسب نطقه[1].

غير أنّ اعتماد بنك المصطلحات لحلّ مشكلات تعدّد المصطلحات، يكمن في أنه لما تدرس المواد دراسة تاريخية ووصفية وتحليلية في الكم والكيف، بالإضافة ما تنتجه كلّ مجلة، وبنوك المعلومات من الطرائق والوسائل والمناهج في معالجة المصطلح وقضاياه، ولا يُعتقد أنهّا تركّز على رؤية تنظيرية شاملة للموضوع من جميع جوانبه.

2- ومن أهمّ الحلول لطرائق وضع المصطلحات وتوحيدها حسب المقاربة التّحويلية هي طريقة الاعتماد على **المفاهيم**. فكيف يمكن تصنيف المفاهيم وتمييزها، لتفادي التّكرار عند تنظيم عملية وضع المصطلحات، وتناظر مصطلحات اللّغة المصدر؟

من هذه الحلول أنّه عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها يمكن تحديد الدّلالة العلمية الدقيقة لكلّ واحد منها، ويتوافق جذرها مع المفهوم المراد، وهذا الحلّ يعرقله الإشكال التّالي: كيف يمكن أن تكون المصطلحات مفيدة وموحية للمفهوم المقصود، وتصنيف المفاهيم يعاني من تعدّد وتداخل وتشابك، وأنّ المصطلحات المستجدة لا تمثّل إلا مفاهيم قليلة؟ فالمطابقة بين المصطلح وتمثيل المفاهيم الجديدة تحتاج إلى صوغ فكرة أو نظرية[2].

---

[1] – ينظر: أبو العزم، عبد الغني. المصطلح والمعجم والتطبيقات الحاسوبية، ص 7.

2 - ينظر: Riggs, Fred W. IPS A/COCTA: PAST AND FUTURE , 1998.

ويمكن تمييز المفاهيم المتداخلة والمتشابكة في علاقاتها وأسسها، من خلال اعتماد الأسس المنطقية بتحديد المعنى وتوضيحه ببيان خصائص الشّيء المعرّف، بوضع الكلمة المعرّفة في جنس الشيء والذي يضم الأشياء المتشابهة، ثم تحديد ما يميّز هذا الشّيء المعرَّف من غيره من الأشياء الأخرى الداخلة في الجنس نفسه، ويكون بذكر جنس الشّيء وفصله النّوعي أو خاصيته، فالجنس لتحديد الماهية، والفصل أو الخاصية (السمة) لتمييزه من بقية الأنواع الداخلة تحت جنسه.

واستطاعت معلومات علم اللّغة في ظل النظرية التحويلية من تنظيم المفاهيم في أنواع متنوعة من التّسلسل الهرمي للتخصصات العامة الأكثر شيوعاً، (فيمكن أن تُعرف السيارة مثلاً أنها نوع من المركبات، والرأس جزء من الجسم، وهكذا)، فبإمكان المصطلحي أن يضيف عدداً من المميزات مع المفهوم. فعندما يكون المفهوم جزءًا من التسلسل الهرمي للتخصص العام، تنتقل المميزات آلياً من مفاهيم عامة إلى مفاهيم أكثر تخصصاً، وبذلك يمكن مضاعفة التّسلسل الهرمي.[1]

وهناك اتجاه شائع الآن في ظل النظرية التّحويلية يدعى وجود أطر من المفاهيم العالمية المشتركة بين كلّ لغات البشر، يزعم أنّ كلّ اللّغات تتقاسم الأطر الأساسية للتّصورات أو المفاهيم. ومن الممكن القول – على هذا الرأي– إن هناك مجموعات من التصنيفات الدلالية العالمية مثل: حي وغير حي، وحسي ومعنوي، وبشري وغير بشري، ومنها تأخذ كل لغة تقسيماتها الجزئية الأخرى، ويمكن القيام بهذا التصنيف على أساس من الوظيفة أو الحجم أو الشكل أو اللّون[2].

فمدلول الكلمة مرتبط بالكيفية التي تعمل بها مع كلمات أخرى في الحقل المعجمي نفسه لتغطية الحقل الدلالي وتمثيله. فتكون الكلمتان في الحقل الدلالي نفسه إذا أدّى تحليلهما إلى عناصر تصورية مشتركة، وبقدر ما يكثر عدد العناصر المشتركة بقدر ما يصغر الحقل الدلالي. وهناك من يميز بين نوعين من المفاهيم، مفاهيم مثل اللّون والقرابة والحركة والملكية والإدراك وغيرها، ومفاهيم تزودنا بالبنية الداخلية لهذه الحقول، كالفضاء والزمن والكم والعلّة والشخص[3].

وجاء في المبادئ الأساسية للمنظمة الدولية للمقاييس ISO أنّ الوظيفة النّظرية لأي علم، أو تقنية، أو حرفة، تتضمن ثلاثة عناصر لذلك الغرض وفق المثلث التالي:

---

[1] ينظر: - Douglas Skuce, University of Ottawa, Integrating linguistic.

– عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، ص86-2.87

[3] – ينظر: الفهري، اللّسانيات واللّغة العربية، ص370-371.

1- الموضوعات objects: لا يوجد في العالم موضوعات مادية فحسب، بل أمور معنوية، فهذا العنصر يصوّر نقطة محدّدة من زمان أو مكان، كما يملك خواص مثل علاقات الألوان، أو الهيئة أو المظهر، أو القياس أو الاستعمال، وغيرها.

2- المفاهيم Concepts: تحمل الأفكار العقلية، وهي وحدات من الأفكار أو من المعرفة، أو وحدات الاتصال، من اتصال شفهي أو كتابي، وتملك العلاقة مع المفاهيم الأخرى أو الأشكال أنظمة المفاهيم.

3- التمثيلات أو التصورات Representations هدفها تصوير المفاهيم ووصفها، تمثل مفاهيم في إدراك الشكل، فتصف طابع المفاهيم، من خلال أشكال فيزيائية مختلفة، مثل: رموز لغوية، عناصر نظام أو شفرة code (رياضيات وكيمياء) رموز كتابية أو تصويرية graphic أصوات، حركات Motion، أيقونات Icons، رسم تخطيطي أو بياني Diagrams وغيرها.

ويتمّ ذلك بأن يقوم المتخصّص في العلم بالتعامل مع المفاهيم وتوضيحها وتعريفها وسلوكها الدلالي ضمن مجموعة مفاهيم ذات علاقة، ويقوم اللّغوي باختيار مصطلحات (ألفاظ أو رموز لغوية) وفق قواعد الوضع المعروفة في اللّغات وعلم المصطلح النظري، ثم وصف استخدام هذه الألفاظ، ثم يأتي دور المصطلحي المتخصّص في علم المصطلح فيراجع ما تقدم ويقر المصطلح المفضل، والمناسب للاستخدام وفق المبادئ التي أقرتها دراسات علم المصطلح وتقييسه[1].

وفي هذا المجال ثمة من يرى أنّ من شروط المصطلح الدلالي (الدقة والوضوح والإيجاز). فمن حيث الدقة يتميز المصطلح بالتعبير عن مفهوم محدّد وفصله عن مفاهيم أخرى، كما يتّصف بأنّه مشحون بالدلالة أي بالإيجاز الذي يغني عن كلمات كثيرة. ومن حيث الوضوح فمن سمات المصطلح العلمي التكثيف، حتى يتمّ الاتصال السريع بين المتخصّصين في هذا الحقل، وقد تغني كلمة واحدة بسيطة أو مركبة أو رمز أو علامة عن جملة أو فقرة بأكملها، وإذا تمّ ذلك في عدد من الكلمات أصبح التكثيف تراكمياً. وقد يشير الإيجاز إلى عملية معقدّة أو جهاز معقّد وحينئذ ينعكس ذلك في تركيب الكلمة التي تحوي بادئة أو بادئتين أو لاحقة أو لاحقتين أو كلمة مركبة (compounding)، بالإضافة

[1] - الحمد، علي توفيق. في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده) عن فيلبر **Felber**، مجلة "التعريب" العدد العشرون، ص45.

إلى قابلية كلّ لغة ووسائلها في الإيجاز بأن لا يتعدى الإيجاز على حدود المفهومية وهي معيار هام أساسي في استعمال المصطلح الفني[1].

ومن العناصر الهامة التي تدخل مجال المصطلحية والمعجمية عنصر أنومسيولوجي onomasiological ، الذي بدأ من كلمات وتجارب لأخذ المعاني، من خلال تحليل الحقل domain لتنظيم حدودها، وعلاقاتها مع حقول أخرى، وحقول فرعية، من فهم معاني الحقول وفهم مفاهيمها وتحليلها، فهذه العناصر تشكل حجر أساس في المصطلحية، وهي من أكثر السمات صعوبة في المصطلحية، لأن المصطلحيين ليسوا خبراء عاديين في حقل معين ، فعندما يملك المصطلحيون كمية معينة من التحاليل المفهومية conceptual ، بإمكانهم أن يبدأوا بتعريف الطرائق ، ووصف المفاهيم المعجمية lexicalize في الحقل أحياناً ، وتتضمن مهام التحليلات المفهومية للمصطلحيين هندسة المعرفة، النابعة من التكيف الأنومسيولوجي في عملهم، فيحتاج المصطلحيون إلى المدونة corpora التي تمثّل معرفة حقل مخصّص، ويشرح من خلال هذه المدونة لماذا موضوع حقل معين المستعمل في المصطلحية ما يزال قليلاً جداً ؟ بعد ذلك يمكن أن تأتي المستندات المطلوبة من مصادر متنوّعة بشكل مفرط، يحصل عليها في شكل آلي مقروء machine readable form[2].

وقد تعدّدت مصادر علم المصطلح بتعدد المستعملين في عصر الأتمتة، وأصبح هاجس المصطلحيين أنه كيف يمكن من خلال أنظمة معاملة علم المصطلح الاستفادة من الأنطولوجيا، ومن ثمّ ابتكار مصادر متنوعة بتنوع المستعملين[3].

وأصبح للأنطولوجيا Ontologie تأثير كبير في المصطلحية في عصرنا الحالي، ويقصد به طرائق تجميع بيانات علم المصطلح، إذ تستفيد طرائق تجميع علم المصطلح من تطورات الأنطولوجيا الذي يملك خصائص هامة، فمثلاً عند بناء أنطولوجيا أو تجميع بيانات علم المصطلح، يبدأ كل من علماء الأنطولوجيا والمصطلحيين من تحديد أغراضهم، كالتقيّد في غرض الحقل، ومواصفات احتياجات المستعمل كاكتساب معرفة حقل. ويمكن تلخيص هذه النظرية المصطلحية كالتالي: يتمّ تعاون مغلق ومحصور في تخصّصات حقل معين، من خلال مصنّفات إطار حقل معين وعلاقات تصنيفية متطورة،

---

[1] – ينظر: هليل، محمد حلمي. مجلة اللسان العربي، في" المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة"، العدد21، 1983م، ص113، وما يليها.

[2] - ينظر: Ingrid Meyer. University of Ottawa. Integrating linguistic and conceptual

[3] - Temmerman,Rita an dr.Uus Knops. (ALL for PAPERS)Blgium-2000.

هذا الإطار يسهّل العمل اليدوي والنصف آلي لاستخلاص المعرفة من موضوعات نصية معينة، الذي سيتطور باتجاه إغناء العلاقات الدلالية لجعل الشبكة (أي شبكة العلاقات بين تخصّصات حقل معين) أكثر مرونة، وتدمج تأثيرات تصوّرات ثقافات خاصة ونتائج التحاليل في البيانات المصطلحية في برنامج هندسة الأنطولوجيا. كما تسهم في ذلك الطرائق الحاسوبية، ومخزن المعرفة (الذي يصف شكلياً مزج المفاهيم والعلاقات الدلالية بينها)، فهذا المصدر (الأنطولوجيا) أو أجزاء منه، يستغلّ تجارياً كموقع خدمات على الانترنيت Semantic Web، كما يمكن للأنطولوجيا أن تزيد من ذاكرة بيانات لغوية أو أن تكون مصدر وصف نطاق مخطط مقترح[1].

ويلاحظ أنّ معاني بناء مصادر علم المصطلح يتطوّر بشكل كبير، وأنّ نصوص حقل الأنطولوجيا متاحة بسهولة، من خلال الانترنيت والتقانات الأخرى التي تفترض عملية الشّكل، واسترداد المعلومة، وعلم اللغة لموضوع معين، وغيرها، التي تسهّل استخلاص معرفة خاصة. فمعرفة علم المصطلح تسهم في تعزيز تطوير تطبيقات رئيسية، كالتّرجمة بمساعدة الحاسب، ومعاملة الذاكرة[2]. كما أنّ علم المصطلح مع معلومات الأنطولوجيا مصادر دلالية قيّمة لعملية المعرفة الأساسية للمترجمين البشريين، فقاموس إيجاد كلمة مع غنى فهرس الأنطولوجيا يتناسب مع قيم عملية في موضوعات تخصّصية، ويمكن أن تؤدي معجمات الأغراض الخاصة مع المعلومة الموسوعية إلى بداية جيّدة لتوضيح دلالة صريحة[3].

ولهذه المصادر ميزة شائعة أنها تعرض الوصف البنائي لاستعمالات المفردة في حقل معين من المعرفة، فيمكن أن تتنوّع الأوصاف بتنوع المستعمل. وحدث في السنوات الأخيرة تغير في بيانات علم المصطلح كما حصل في الأنطولوجيا، فمخازن المعارف لا تصف مصطلحات المعرفة فحسب، بل تصف العلاقات بين هذه المصطلحات[4].

وتتضمن التّحليلات التّوضيحية مستويات متنوعة من التعقيدات، فتفصّل الفهم أو الاحتياجات من خلال وضع سياق محدّد. فهذا البناء التصوري يكون محدّداً بمراجع موجودة، فتكون التمثيلات في الأنطولوجيا من خلال بيانات المصطلحات منّظمة في مصنّفات ممثّلة بوساطة قوالب أكثر تخصصاً

---

[1] - Tummers, Jos. The ontology Shift in Terminology

[2] - Temmerman, Rita.and dr. Uus Knops، المرجع نفسه.

[3] - Tummers,Jos. Terminology whith Ontology for NLP.

[4] - Temmers, Rita. And dr. Uus Knops.، المرجع السابق.

يوّلد قيماً تظهر إرث تراكيب المعرفة في حقول تخصصية. فالمعلومات التوضيحية في كلّ مصطلح تظهر من خلال الترابط الإجمالي بمعلومات متعلقة بمصطلحات أخرى في المصنفات التصويرية نفسها[1].

وبعد عرض تلك الحلول من أجل توحيد وضع المصطلحات في اللّغة العربية، هناك مشكلة توحيد المصطلحات على صعيد نقل المصطلحات بين العربية واللغات الأخرى. فثمة حلول متأثرة بنظرية الحقول الدلالية دعت إلى معاينة الحقول الدلالية في كلّ من اللّغتين، وإقامة ما يمكن إقامته من مناسبات، وفرز ما ليس له مقابل في اللّغة الهدف، ويحتاج إلى الوضع والتّوليد، إذ يمكن من خلال استقراء الحقول الدلالية في كلّ من اللّغتين ما يجعلنا نتلافى اضطراب الترجمة وفوضى الاصطلاح[2]. وعليه ينبغي إتمام المعجم وسدّ الثغرات، وإعادة تنظيمه وتقويمه (إعادة تنظيم الحقول، وتثبيت الحقول المضطربة)[3].

ويمكن تنظيم الحقول من أجل تجنب ظاهرة المترادفات، بتخصيص حقول تشتمل على مفردات تجمع مفاهيم محدّدة، من شكل أو تركيب أو استخدام أو وظيفة وغيرها، بما يناظر اللّغة المتلقية. ويمكن تسجيل محتويات المعلومات، من المكافئ، ويتضمن هذا المحتوى أو المكافئ تعريفات، وشروحات، وأمثلة، وتعليقات في درجة المكافئ ونوعه. ويمكن أن يقوم هذا المكافئ على أساس الشكل، أو الاستخدام، أو الوظيفة، إذ غالباً ما يستعمل التناظر الوظيفي "كمكافِئات" للمصطلحات، فتكون المكافئات كلمات وتعبيرات توحي إلى القارئ أنّ الوظيفة مماثلة، وتشبه مصطلحات لغة المصدر وتنشأ استجابة مماثلة عند قراء اللّغة الهدف، وإن لم يكن التناظر مماثلاً تماماً. فالمكافئات المشروحة قد تنقل الرسالة بشكل جيد، غير أنها تبدو طويلة.

---

1 – ينظر: Benjamins, john PUBLISHING COMPANY. ARTICLE SUMMARY. 2002

2 - الفهري، عبد القادر فاسي، اللّسانيات واللّغة العربية، ص400.

3 – الفهري، عبد القادر الفاسي، المرجع نفسه، ص 359.

الــخاتـــــمة

من خلال استعراضنا لأهمّ المدارس المصطلحيّة والنّظريّات الّتي تناولت مفهوم المصطلح من جهة، وأهمّ المفاهيم العلميّة المتعلّقة بالمصطلح من جهة ثانية، فقد توصّل بحثنا إلى جملة من النّتائج منها:

– المصطلح لفظ متّفق عليه سواء كان بسيطا أو مركّبا ومن شروطه أن يكون دقيق المعنى، وأن يوضع للدلالة على مفهوم واحد، وألّا يوضع أكثر من مصطلح لدلالة واحدة.

– يعدّ المصطلح من أحدث تخصّصات علم اللّغة التطبيقي، وقد أطلق على الميدان الّذي تهتمّ به اسم "علم المصطلح أو المصطلحيّة "لأنّه يتوفّر على شروط العلم.

– المعنى المصطلحي لا يدرك بالاستعمال اللّغوي فقط، بل يدرك بالمفهوم المتولّد عن المعنى التصوّري.

– غيّاب التعريف المصطلحي الدّقيق الّذي يبنى على ضبط خصائص التّصوّرات الذّهنيّة، لا على التعريف المعجمي الّذي لا يصلح لوحده في ضبط مفهوم المصطلح.

–المصطلح تحكمه مكوّنات تصوّريّة وأخرى مفهوميّة تنعكس في مساحات دلاليّة في ميدان خاص.

– كثرة العوائق الّتي تعترض تأسيس المفهوم ممّا أدّى إلى خلط بين مكوّنات التصوّر ومكوّنات المفهوم، فانجرّ عنه خلط آخر بين المصطلح والكلمة وبين اللّغة العامّة ولغة الاختصاص.

– نشأ هذا العلم في الغرب كنتيجة للتطوّر الحاصل في ميدان العلوم والتكنولوجيا، وقد انتقل إلى العرب نظرا للحاجة إليه من أجل إيجاد مصطلحات تقابل تلك الّتي وضعها الغربيون، لذلك وقع اضطراب في المصطلحية العربية مقارنة بالمصطلحية الغربية.

إنّ أبسط تحليل مقارن للتّيارات اللّسانية الكبرى العامة منها والنّظرية الّتي قامت خلال القرن 20م سمح لنا باستنتاج تنوّع ذو أهميّة في تصوّر كلّ منها للّغة موضوع الدّراسة ومناهج تحليلها وتركيبها، ونظرتها لقضية المصطلح، لا سيما المدارس الرئيسية من البنيوية إلى الوظيفية، وانتهاءً بالتوليدية التّحويلية.

الملّخص

يضطلع المصطلح بالتّعبير عن العلم وإدراك مفاهيمه وتصوّراته وإفهامها للباحثين والمتعلّمين، وبهذا الشّكل يضمن المصطلح حدود تواصله مع مجتمع المعرفة سواء كان ذلك داخل مجاله المختّص أو بالامتداد نحو ربط علاقات تبادليّة مع مجالات أخرى؛ تستدعي وجوده واشتغال مفهومه مثل: اللّسانيّات والعلوم الانسانيّة المتأثرة بها. ولذلك "فالمصطلحات" رموز للمفاهيم بحسب إدراكنا لها الأمر الّذي يعني أنّ المفاهيم قد وجدت وتشكّلت قبل المصطلحات، فيقوم المصطلح على تحديد المفهوم الّذي يحيل عليه، وكذلك تحديد العلاقات المفهوميّة داخل البناء المعرفي. وقد قمنا في هذا البحث بملامسة هذه القضايا وفق منهجية علمية وصفية تحليلية. فعمدنا أولا الى دراسة بنية المصطلح بين الشكل والمعنى وتحديد السمات العلمية للمصطلح، ثم تطرّقنا إلى آليات توليد المصطلح في اللّغة العربية ودور التّحليل والتركيب الصرفيين في هذه العملية، ثم تناولنا بعض معالم العلاقة بين الّدرس المصطلحي واللّسانيات، وذلك لسبر أغوار الطابع اللساني للمصطلح وفق عدّة مدارس لسانية ممّا استطعنا الوقوف عليه. كما تطرقنا إلى قضية توحيد المصطلح العربي المقابل للمصطلح الأجنبي، وذلك بالاستئناس بالمقاربة التّوليدية وما اقترحته من حلول في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: المصطلح، المفهوم، المدارس اللسانية، البناء المعرفي، التحليل، التركيب.

Une approche dans le concept terminologique : Etude comparative entre les écoles linguistiques

Résumé

En ce qui concerne la conception de la langue, la lexicologie prend les mots comme point de départ, et ne s'intéresse pas au signifié s'il n'est pas lié au mot. La terminologie, en revanche, considère que la notion, qui est au centre de ses préoccupations, peut être envisagée indépendamment de la dénomination ou du terme qui le désigne. Ces orientations différentes à partir du même objet d'étude suivent les directions de l'onomasiologie pour la terminologie (du concept au terme), et de la sémasiologie pour la lexicologie (du terme au concept). Le terme, en tant que signe linguistique, ne peut pas être réduit à un concept. De nombreux aspects linguistiques vont devoir être pris en compte dans l'analyse du terme, aspects qui pourront entrer en conflit avec certains présupposés de la terminologie. La terminologie, dans sa tendance normalisatrice, tendait à considérer le terme comme une simple étiquette apposée sur un concept. Or, le terme n'est pas une abstraction, il existe en langue et en discours.

Nous avons tenté dans cette étude d'éclairer ces points, selon une méthodologie analytique descriptive. Nous avons analysé dans un premier temps la structure des termes entre la forme et le sens, et en y dégageant les traits caractéristiques, puis nous avons exposé les différents mécanismes (lexicaux, morphologiques et sémantiques) qu'utilise la langue arabe pour la génération terminologique. Nous avons traité ensuite, l'approche linguistique de la terminologie selon les grands écoles de linguistique telles que : le structuralisme, le fonctionnalisme et la linguistique générative transformationnelle. En fin, nous avons invoqué la question très épineuse de l'unification dans la terminologie arabe face à la terminologie dans les langues occidentales et ceci selon l'approche générative transformationnelle.

Mots clés : Terminologie – concept – écoles linguistiques – épistémologie-analyse – synthèse.

قائمة المصادر والمراجع

1-إبراهيم السّامرائي، مع المصادر في اللّغة والأدب، دار الفكر للنّشر والتّوزيع، عمان، ط2، 1983م.

2-إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة أنيس الأنجلو مصرية، 1972م.

3-إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية معجمية، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997م.

4-ابن منظور جمال الدّين بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، المجلد الثامن.

5-أبو العزم عبد الغني، المصطلح والمعجم والتطبيقات الحاسوبية.

6-أحمد الأطرش السنوسي، الحضارة الإسلامية (مجلة)، المصطلحات في علم التّدوين.

7-أحمد جاد الملي وعلي محمد البجاوي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعه، ج1، بيروت، لبنان.

8-أحمد حماد، عومل التطوّر اللّغوي، دراسة في نمو وتطوّر الثروة اللغوية، ط1، بيروت، 1983م.

9-أحمد فارس، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط2، 1990م.

10- أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، كلية دار العلوم، القاهرة، ط2، 2009م.

11- أحمد مطلوب، فنون بلاغيّة، بيروت، 1975م.

12- ألهان ستيفن، دور الكلمة في اللّغة العربية، ترجمة د/كمال بشر، القاهرة،1957م.

13- إميل بديع يعقوب، معجم الأوزان الصّرفية، عالم الكتب، 1996م.

14- باي ماريو، أسس علم اللّغة، تر: أحمد مختار، عالم الكتب، ط2، 1983م.

15- بلقاسم ليبارير، النموّ اللّغوي من خلال معجم لسان العرب، دار الزيتونة للإعلام والنّشر.

16- بوقرة نعمان، محاضرات في المدارس اللّسانيّة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006م.

17- تمام حسّان، العربية مبناها ومعناها، عالم الكتب، ط5، 2005م.

18- تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، دار الثقافة، المغرب، 1986م.

19- الجاحظ، كتاب الحيوان، ج1، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت، 1996م.

20- جلال الدّين السيوطي، همع الهوامع، ج1، بيروت، دار المعرفة.

21- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، 1982م.

22- حلمي خليل، مقدّمة لدراسة التّراث المعجمي العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1997م.
23- الحمد، علي توفيق، في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده)، مجلة "التعريب"، العدد 20.
24- حنفي بن عيسى، محاضرات في علم النّفس اللّغوي، ط2، الجزائر، 1980م.
25- خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتّمثيل، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2011م.
26- خليفة الميساوي، المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، الرباط، ط1، 2013م.
27- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1990م.
28- الخولي، معجم علم اللّغة النّظري، مكتبة لبنان، 1982م.
29- دي سوسير، محاضرات في الألسنية، تر: يوسف غازي، مجيد النّصر، بيروت،1984م.
30- رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، دار الفكر دمشق، ط1، 2010م.
31- سيبويه " الكتاب"، تحقيق عبد السلام هارون، ج1، القاهرة، دار القلم،1976م.
32- صالح غرم الله زياد، عالم الفكر(مجلة) المصطلح الأدبي بين غناه بالمعرفة وغناه بالتاريخ.
33- عامر الزناني الجابري، إشكالية ترجمة المصطلح، مصطلح الصّلاة بين العربيّة والعبرية أنموذجا.
34- عبد الحفيظ الهاشمي، قضيّة التّعريف في الدّراسات المصطلحية الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1998م.
35- عبد الرّحمن الحاج صالح، المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيات، المنظّمة العربية، تونس، 1989م.
36- عبد السّلام المسدي، مباحث تأسيسيّة في اللّسانيات، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس.
37- عبد السّلام هارون الخانجي، البيان والتبين، ط3، ج1، 1968م.
38- عبد الصابور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنيّة، دار الاعتصام، القاهرة، ط2، 1986م.
39- عبد القادر فهيم الشيباني، المصطلحات المفاتيح في اللّسانيات، ط1، سيدي بلعباس،2007م.
40- علي القاسمي، المصطلحية، مقدّمة في علم المصطلح، الموسوعة الصغيرة، العدد 169، بغداد، 1985م.

41- علي القاسمي، علم المصطلح: أُسسه النظرية وتطبيقاته العملية (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2008م)
42- علي القاسمي، مقدّمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة، القاهرة، ط1، 1984م.
43- عمر فاروق الطباع، الصاحبي في فقه اللّغة، بيروت، مكتبة المعارف، 1983م.
44- غنيم كارم السيّد، اللّغة العربيّة والصّحوة العلميّة الحديثة، لبنان، 1990م.
45- فاينا مباحي عبد الرّحيم، الدّخيل في اللّغة العربية الحديثة ولهجاتها، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة.
46- مارتيني، مبادئ اللّسانيات العامة، تر: أحمد الحمو، المطبعة الجديدة، دمشق،1985م.
47- ماري كلود لوم، مبادئ وتقنيّات، تر: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012م.
48- المجدي وهبة كامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللّغة والأدب، مكتبة لبنان، ط2، 1984م.
49- مجلة المصطلح، مجلة علميّة أكاديميّة يصدرها مختبر المصطلحيات بجامعة تلمسان، العدد 3، 2005م.
50- محمد أبو الفرج، المعاجم اللّغوية في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث، دار النّهضة العربية للطباعة والنشر، 1966م.
51- محمد الحنّاش، البنيويّة في اللّسانيات، ط1، دار الرّشاد الحديثة، 1980م.
52- محمد الديداوي، التّرجمة والتّواصل، ط1، الدار البيضاء، 2000م.
53- محمد القطيطي، أسس الصياغة المعجمية في كشّاف اصطلاحات الفنون، دار جرير، الأردن، ط1، 2010م.
54- محمد طبي، وضع المصطلحات، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعيّة، الجزائر،1992م.
55- محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللّغوي، ط1، دار المعرفة الجامعية، 2000م.
56- محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة، القاهرة.
57- محمود فهمي حجازي، المعجمات الحديثة، القاهرة، 1978م.
58- مرتاض جواد باقر، مفهوم البنية العميقة، اللّسان العربي، العدد 34، 1990م.
59- المقتضب للمبرّد، تحقيق عبد الخالق عظيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الاجتماعية، 1389هـ.

60- المهيري عبد القادر، أهم المدارس في اللّسانيّة الوظيفيّة، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، 1990م.
61- الهادي شريفي، إيمان صبحي دلول، نمذجة اللّغة العربية بين اللّسانيات والذكاء الاصطناعي، كتاب تحت الطبع، مكتبة سمير منصور، غزة فلسطين، 2016م.
62- هشام خالدي، صناعة المصطلح الصوتي في اللّسان العربي الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2012م.
63- هليل محمد حلمي، مجلة اللّسان العربي في المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة، العدد 21، 1983م.
64- يوسف مقران، الدرس المصطلحي واللّسانيات، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، 2010م.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1- Béjoint, H. et Thoiron, Ph. « Le sens des termes ».
2- Ingrid Meyer, Integrating linguistic and conceptual , University of Ottawa
3- Kocourek, Rostislav, 1991, « textes et termes » in Meta journal des traducteurs, v136, n°1, pp71-76.
4- Lethuillier, jacques,1991, « Combinatoire, terminologies et textes », in Meta, journal des traducteurs,Vol. 36, n°1, pp92-100.
5- Rey A., 1999: «La terminologie, entre l'expérience du réel et la maîtrise des signes», Séminaire de terminologie théorique, Barcelona, Universitat Pompeu Fabra, Institut Universitari de Lingüística Aplicada.
6- Tummers, Jos. Terminology whith Ontology for NLP.
7- Waster, Euyem, 1976, « la théorie générale de la terminologie : un domaine interdisciplinaire impliquant la linguistique, la logique, l'ontologie ; l'informatique et les sciences des objets », Essai de définition de la terminologie. Actes du colloque international de terminologie. Québec, Manoir du lac delage du 5 au 8 octobre 1975, Québec, l'éditeur officiel du Québec, pp 49 – 57.

كلمة شكر.....

إهداء.....

مقدمة.....أ

مدخل: ماهية المصطلح.....ص4

الفصل الأول: بنية المصطلح بين الشّكل والمعنى.....ص11

تمهيد.....ص12

المبحث الأول: مفاهيم مصطلحية.....ص13

- المفهوم.....ص13

- المصطلح.....ص14

- الكلمة.....ص17

- المعنى.....ص20

- أنواع المعاني.....ص20

1- المعنى الحرفي.....ص20

2- المعنى اللّغوي.....ص21

3- المعنى النحوي.....ص22

4- المعنى المعجمي.....ص22

5- المعنى السّياقي والمعنى الوضعي.....ص23

المبحث الثاني: المصطلح بين القديم والحديث.....ص24

- عناية القدامى بالمصطلح.....ص25

- إفادة المحدثين من مصطلح التراث العربي.....ص26

المبحث الثالث: السّمات العلميّة للمصطلح.....ص27

المبحث الرّابع: علم المصطلح واللّسانيات..... ص30

الفصل الثاني: آليّات توليد المصطلح في اللّغة العربيّة.....ص34

المبحث الأوّل: مرونة اللّغة العربيّة..... ص35

- تحديد المكوّنات الدلاليّة (الشّرح).....ص39

- الشّرح بذكر سيّاقات الكلمة.....ص40

- المتلازمات ص41

المبحث الثاني: دور التركيب والتحليل الصّرفيّين في توليد المصطلح.....ص43

- التّوليد الصّرفي.....ص43

- الدّراسة التركيبيّة.....ص44

- التّحليل.....ص44

- تحليل الوحدات الدّلاليّة الصّغرى.....ص45

- التّحليل التقابلي.....ص46

- التّحليل السّياقي.....ص46

- التّحليل التّأويلي..... ص46

المبحث الثالث: آليّات وضع المصطلح.....ص47

- الإشتقاق.....ص47

- المجاز.....ص48

- التّرجمة.....ص49

- التّعريب.....ص50

- النّحت.....ص52

الفصل الثالث: المصطلحيّة والمدارس اللّسانيّة.....ص54

تمهيد:.....ص55

المبحث الأوّل:المقاربات المصطلحيّة.....ص56

- المقاربة العامّة.....ص56

- المقاربة اللّسانيّة النّصيّة.....ص56

- المقاربة اللّسانيّة الاجتماعية.....ص57

- المقاربة اللّفظيّة والمقاربة المفهوميّة.....ص57

المبحث الثاني: المدارس المصطلحيّة.....ص59

- المدرسة النّمساويّة.....ص59

- المدرسة التشكوسلوفاكية أو مدرسة براغ.....ص60

- المدرسة السوفيتيّة أو مدرسة موسكو.....ص60

- المدرسة الكندية.....ص60

- المدرسة الفرنسية.....ص61

- المدرسة البريطانيّة.....ص61

- المدرسة البلجيكيّة.....ص61

المبحث الثالث: مناهج الدّراسات المصطلحيّة.....ص61

المبحث الرّابع: المصطلح والتّيّارات اللّسانيّة الكبرى..... ص63

- حسب النّظريّة البنيويّة والوظيفيّة.....ص63

- حسب النّظريّة التوليديّة.....ص65

المبحث الخامس: توحيد المصطلح العربي في ظلّ النّظريّة التحويليّة.....ص68

الخاتمة.....ص76

الملّخص.....ص77

قائمة المصادر والمراجع.....ص79

فهرس الموضوعات